

حَكْمٌ

الشَّرِيفِ قَائِمًا

تأليف

سُعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ الْجَمِيلِ

ذَلِكَ التَّقْحِيدُ لِلشَّرِيفِ

الشّرِيكُ قَائِمٌ

مقدمة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الجميل، سعد عبد الله
حكم الشوب قاتماً ، سعد عبد الله الجميل - الرياض . ١٤٢٦ هـ
١٩٧٣ م - ١٩٧١ م
ردمك ٩٦٦٢-٥-٩
٩٦٦٢-٩٦٦٢-٥-٩
٢. أدب للأدباء . ١. الأدب الإسلامي . العنوان

۱۳۹۷/۰۸/۰۷

دسمبر ۱۳۹۶ - ۰۵-۹

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
الطبعة الأولى
شوال ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

۱۷

دارالتوحید للنشر

المملكة العربية السعودية. الرياض - ص.ب ١٤٦٤ الرمز البريدي ١١٤٢٢
هاتف وناسوخ ٠٤٣٨٠٤٢٨٠٤٠٤

E-mail:dar_attawheed.pub.sa@naseej.com البريد الإلكتروني:

الإخراج دار التوحيد للنشر
عبدالله محمد هاتف ١٤٢٨٤٤٠ / جوال ٥٦٤٨٩٥٣٦



تأليف

شاعر عبد الله بن عبد العزiz الجميد

دار التوحيد للنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّفْظَةُ زَمَرَةٌ

الحمد لله على ما أولانا من النعم، ودفع عننا من النقم، أحمده سبحانه وأشكره، وأثني عليه بالخير ولا أكفره، فكم له سبحانه من نعم غفلنا عن شكرها بغفلتنا عن معرفتها، ومعرفة ما تربت عليها من صالح، وذرئ بها من مفاسد، وأصلى وأسلم على عبده ورسوله، وصفيه وخليله؛ نبيّنا محمد الذي بلغ رسالته ربه أتمّ بлаг وأكمله، فما من خير إلاّ ودلّ أمته عليه، وما من شرّ إلاّ وحدّرها منه، حتى ترك أمته على مثل البيضاء، ليهَا كنهاها، لا يزيغ عنها بعده إلاّ هالك، فصلوات رب وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه خير صاحبٍ وآلٍ، وسلم تسلّيماً، أما بعد:

فإن من أعظم نعم الله تعالى علينا: أن اختار لنا دين الإسلام، وجعلنا من أتباع محمد عليه الصلاة والسلام، ومن خير أمة أخرجت للناس، هذه الأمة التي جعلها سبحانه آخر الأمم، كما أن دينها هو خير الأديان وآخرها، ونبيها هو أفضل الأنبياء وخاتمهم، فلن يقبل الله من أحد دينًا سوى الإسلام؛ كما قال سبحانه: «إِنَّ الَّذِينَ عَيْنَ اللَّهَ إِلَّا سَلَمُ»^(١)، وقال: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ إِلَّا سَلَمٍ دِينَنَا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ»^(٢)، فهو دين كلّه محسن، جاءت أحكماته لتنظيم

(١) الآية: (١٩) من سورة آل عمران.

(٢) الآية: (٨٩) من سورة آل عمران.

حياة البشر؛ صغيرها وكبیرها؛ في السياسة، والاقتصاد، والتعليم، والإعلام، والصحة، والمواصلات، وغير ذلك من مجالات الحياة، كما نظم علاقات الناس مع ولادة أمورهم، وبعضهم مع بعض؛ في الصلة، والجوار، والأخوة، والعطف، والشفقة، والترابط، والتزاور، والتزاوج، وغير ذلك، كما نظم سلوك الفرد أجمعه؛ في عبادته، ومؤكله، ومشريبه، وملبسه، ومنكحه، وطلبه للدنيا، وتعلمه، وتعليمه؛ حتى قضاء حاجته، فما من مسألة دقيقة ولا جليلة إلا وهي خاضعة لسلطان الله وحكمه.

فقد خرج مسلم في "صحيحة"^(١) عن سليمان الفارسي ﷺ قال: قال لنا المشركون: إني أرى صاحبكم يعلمكم، حتى يعلمكم الخراءة! فقال: أجل! إنه نهانا أن يستنجي أحذنا بيمنيه، أو يستقبل القبلة، ونهى عن الرَّوث والعظام، وقال: «لا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة أحجار».

وفي رواية: قيل له: قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء، حتى الخراءة! قال: فقال: أجل! لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجبي^(٢) أو بعزم.

وأسأناول في هذا البحث جزءاً من واحدة من هذه القضايا التيعني الإسلام بتنظيمها، وهي مسألة «حكم الشرب قائماً»، التي هي جزء من

(١) برقم (٢٦٢).

(٢) الرَّجَبُ: هو الرَّوث. "النهاية في غريب الحديث" (٢٠٣/٢).

قضية الغذاء التي تحدثت عنها في رسالة لي بعنوان "آداب الغذاء في الإسلام" ^(١).

ولم أجد من سبقني إلى بحث هذه المسألة باستفاضة كما صنعت، وإن كان هناك من تناولها استطراداً؛ كأصحاب الشرح الحديثي، والفتاوي، وكتب الآداب، والمصنفات في الفقه؛ من سيأتي النقل عنهم، بالإضافة لمن صنف في آداب وأحكام الأكل والشرب؛ كأحمد بن عياد الدين الأقهسي (ت ٨٠٨هـ) في "شرح منظومة آداب الأكل والشرب والضيافة" ^(٢)، ومحمد حقي النازلي (ت ١٣٠١هـ) في كتابه "السنوحات المكية في آداب التجارة والكسب، وأداب الأكل والشرب" ^(٣)، ومحمود شكري الألوسي (ت ١٣٤٢هـ) في كتابه "الماء، وما ورد في شربه من الآداب" ^(٤)، والشيخ عبد الله بن جار الله (ت ١٤١٥هـ) في رسالة بعنوان "تحفة الأحباب بآداب اللباس والطعام والشراب" ^(٥)، والشيخ أبي بكر الجزائري في رسالة له بعنوان

(١) وهي منشورات دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، سنة ١٤١٦هـ وأصلها بحث ألقته في "الندوة السعودية الثانية للغذاء والتغذية" التي أقامتها كلية الزراعة بجامعة الملك سعود - الرياض، في الفترة من ٤-٧ جمادى الآخرة سنة ١٤١٥هـ ونشر في إصدارات تلك الندوة (ص ٢١-٤٦).

(٢) نشرت بدار اليمامة بحمص سنة ١٤١٤هـ، بتحقيق مصطفى الخدرى، وعبد الإله نبهان.

(٣) وهو مطبوع بالمطبعة الوهبية بمصر سنة ١٢٩٧هـ.

(٤) وهو مطبوع بمطبعة المعارف الجديدة بالرباط، من مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سنة ١٤٠٥هـ، بتحقيق محمد بهجة الأثيري.

(٥) وهي مطبوعة بمطابع الفرزدق بالرياض، نشر دار المنار بالخرج سنة ١٤١١هـ.

"آداب الأكل والشرب والضيافة"^(١)، والدكتور إسماعيل بن عبد المطلب الخطيب في كتابه "خلاصة الكلام في آداب الشراب والطعام"^(٢)، وحامد ابن مدة الجدعاني في كتابه "آداب الأكل والشرب في الفقه الإسلامي"^(٣)، وجميعهم تناول المسألة باختصار.

وقد دفعني لكتابه هذا البحث عدّة أمور، من أهمها:

- ١- ما يقع من حرج وشعور بالإثم من بعض الناس من جراء فتوى بعض أهل العلم بحرمة الشرب قائماً؛ استناداً على أحاديث النهي.
- ٢- بيان المنهج الصحيح في معرفة الحكم الشرعي حال تعارض الأدلة؛ لأن هناك من يُنحو مَنْحَى الظاهريّة الذين يقدمون الأدلة المخالفة للأصل؛ بحجة أنها متأخرة، والأدلة الموافقة للأصل متقدمة، والمتأخر ينسخ المتقدم، ومثله تقديم أقواله ص دوماً على أفعاله؛ بحجة أن فعله يحمل على اختصاصه به ص، وقوله عام لعموم الأمة.
- ٣- إبراز بعض محسنات الإسلام التي تدلّ على رعايته لمصالح الأمة؛ في منهج وسط يحقق المصلحة، مع البعد عن إيقاع الحرج على الناس قدر الإمكان.

وقد اعتمدت على حكم الحافظ ابن حجر في أحکامه على الرجال في

(١) وهي منشورات دار الصحابة للتراث بطنطا - مصر، سنة ١٤١٢هـ.

(٢) وهو مطبع بمطباع الفرزدق التجارية بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

(٣) وهو مطبع بمطبعة سفير بالرياض سنة ١٤٢٣هـ.

"التقريب" إذا رأيت حكمه مناسباً، ولم أذكر أقوال الأئمة - طلباً للاختصار - إلا إذا اخترت حكماً غير حكمه، أو كان هناك سبب يدعو لذكر أقوالهم؛ كما تجده في حال أبي عيسى الأشوري^(١)؛ بسبب تضعيف أبي الوليد الباقي والقاضي عياض رحهما الله لحديث في صحيح مسلم بهذا الرجل.

كما أني لم أتعرض لحديث في الصحيحين بالحكم عليه إلا في مقام الدفاع عنه، وأما الأحاديث في غير الصحيحين فإني اعتمدت على أحكام الأئمة الآخرين عليها إذا رأيت حكمهم مناسباً؛ كالترمذى، وابن خزيمة، وابن حبان، وغيرهم، وإن رأيت حاجة تدعو لخالفتهم، أو مناقشة أحكامهم؛ فعلت.

وسأعرض أولاً أدلة النهي عن الشرب قائماً، ثم أدلة الإباحة، ثم أقوال أهل العلم في هذه المسألة، وحجتهم فيما ذهبوا إليه، ثم أرجح ما أراه راجحاً بالدليل، وأجيب على ما يمكن أن يحيط عنه من حجج الأقوال الأخرى، وأسأل الله أن يلهمني رشدي، وأن يعيذني من شرّ نفسي، وأن يرزقنا جميعاً الإخلاص له سبحانه في القول والعمل، إنه ولِ ذلك وال قادر عليه، وصلَّى الله وسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

(١) (ص ١٩-٢٠).

أدلة النهي عن الشرب قائماً

أولاً: حديث أنس بن مالك :

قال مسلم^(١): حدثنا محمد بن المثنى؛ حدثنا عبد الأعلى^(٢)؛ حدثنا سعيد^(٣)، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ: أنه نهى أن يشرب الرجل قائماً.

قال قتادة: فقلنا: فالأكل؟ فقال: ذاك أشر، أو أخبث.

وآخر جه^(٤) أيضاً من طريق وكيع، عن هشام - وهو الدستوائي - عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ بمثله، ولم يذكر قول قتادة.

وآخر جه^(٥) أيضاً من طريق همام - وهو ابن يحيى - عن قتادة، عن

(١) في "صحيحه" (٢٤٢٠). ومن هذا الوجه آخرجه الترمذى (١٨٧٩)، وابن ماجه (٣٤٢٤)، وأبو يعل في "مستنه" (٣١٩٥)، وأبوعوانة في "مستخرجه" (٨١٨٦)، والطحاوى في "شرح معانى الآثار" (٤/٢٧٢).

(٢) هو: ابن عبد الأعلى البصري.

(٣) هو: ابن أبي عروبة.

(٤) في الموضع السابق. ومن طريق هشام آخرجه الطيالسى (٢١١٢)، وابن أبي شيبة (٢٤٤٨١)، وأحمد في "المستند" (٣/١١٨ و١٤٧ و٢١٤ و٢١٨٥ رقم ١٢٤٩٠ و١٢٤٩١ و١٣٢٣١)، وأبوداود في "سننه" (٣٧١٧)، والطحاوى في "شرح معانى الآثار" (٤/٢٧٢).

(٥) في الموضع السابق. ومن هذا الوجه آخرجه الإمام أحمد (٣/١٩٩ و٢٩١ رقم ١٣٠٦٢)، والدارمى (٢١٧٣)، وأبوي يعل (٢٨٦٧)، وأبوعوانة (٨١٨٩)، والطحاوى (٤/٢٧٢)، والبيهقي في "سننه" (٧/٢٨١).

وآخرجه ابن حبان (٥٣٢١ و٥٣٥٣) من طريق أبي يعل وطريق آخر.

أنس: أن النبي ﷺ زجر عن الشرب قائماً.

وقد أعلَّ ابن عبد البر، وأبو الوليد الجاجي، والقاضي عياض هذا الحديث.

أما ابن عبد البر فنسب إعلاله للإمام مالك على سبيل الإقرار، فقال^(١): «إنها رسم مالك هذا الباب، وذكر فيه عن عمر، وعلي، وعثمان، وسعد، وعائشة، وابن عمر، وابن الزبير؛ أنهم كانوا يشربون قياماً؛ لما سمع فيه من الكراهة - والله أعلم - ، ولم يصح عنده الحظر، وصحَّت عنده

وأخرجه الطيالسي (٢١٤٩) من طريق يزيد بن إبراهيم، عن قتادة، به.

وأخرجه الإمام أحمد (١٨٢/٣) و٢٧٧ رقم ١٢٨٧١ و١٣٩٤٣، وأبو عوانة (٨١٩٤)، والبيهقي في "الشعب" (٥٥٧٨)، جميعهم من طريق شعبة، عن قتادة، به، وفيه سؤال قتادة لأنس عن الأكل.

وأخرجه البيهقي في "السنن" (٢٨١/٧)، و"الشعب" (٥٥٧٧) من طريق أبيان بن يزيد العطار، عن قتادة، دون السؤال.

وأخرجه أبو يعلى (٣١١١)، وأبو عوانة (٨١٩٦)، والضياء في "المختارة" (٢٥٥٨)، جميعهم من طريق شباتة بن سوار، عن المغيرة بن مسلم، عن مطر الوراق، عن قتادة، به بلفظ: نهى رسول الله ﷺ عن الشرب قائماً، والأكل قائماً، وعن الجلالة، وأن يشرب من في السقاء.

ومطر بن طهمان الوراق ضعيف كما في "الترتيب" لابن حجر (٦٦٩٩)، وقد تفرد بهذه الزيادة.

وأخرجه عبد الرزاق في "جامع معمر" الملحق بـ"المصنف" (١٩٥٩٠) عن معمر، عن قتادة؛ قال: سألت أنساً عن الشرب قائماً؟ فكرهه. قلت: فالأكل؟ قال: هو أشد.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤١٢٣) من طريق معتمر بن سليمان، عن معمر، به. وهذه رواية شاذة لمخالفة معمر لجميع الرواة الذين رفعوا الحديث، وهو يقفه.

(١) في "الاستذكار" (٢٦/٢٧٧).

الإباحة، فذكرها في باب أفرد لها من كتابه هذا، وهي الأكثر عند العلماء، وعليها جماعة الفقهاء».

وأما أبو الوليد الباقي فقال^(١): «وعلى هذا جماعة الفقهاء في جواز الشرب قائمًا، وقد كرّهه قومٌ لأحاديث وردت فيه فيها نظر، وإن كان مُسلِّمٌ قد أخرّجها في "صحيحه"، ولم يخرجها البخاري...»، ثم ذكر حديث أنس هذا، ثم قال: «وهذا الحديث فيه من الاضطراب على قتادة ما لا تحمله هذه المسألة، لخالفة أئمة الصحابة، والأحاديث المتفق على صحتها معارضة لها، ولئن في حديث قتادة عن أنسٍ: حدثنا، وكان شعبة يتّقى من حديثه مما لا يصرّح فيه بحدثنا».

وتابع ابن عبد البر وأبا الوليد الباقي القاضي عياض فقال^(٢): «لم يدخل مالك في "موطنه"، ولا البخاري في "صحيحه" أحاديث النهي عن الشرب قائمًا، فأدخلنا إباحة ذلك من الأحاديث والآثار [إذ]^(٣) لم يصح عندهم النهي عن ذلك، والله أعلم».

(١) في "المستفي" (٧/٢٣٧).

(٢) في "الإكمال" (٦/٤٩١).

ونقل الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/٨٣) هذا عن القاضي عياض بلفظ: «لم يخرج مالك ولا البخاري أحاديث النهي، وأخرّجها مسلم من رواية قتادة عن أنس، ومن روایته عن أبي عيسى، عن أبي سعيد، وهو معنون، وكان شعبة يتّقى من حديث قتادة ما لا يصرّح فيه بالتحديث، وأبو عيسى غير مشهور، واضطراب قتادة فيه مما يعله، مع خالفة الأحاديث الأخرى والأئمة له». اهـ.

(٣) في الموضع السابق من "الإكمال": «إذا»، وهو تصحيف فيها يظهر.

وذكر مسلم في الباب ثلاثة أحاديث: حديث قتادة عن أنس، وهو معنون، وكان شعبة يتفق من حديث قتادة [ما]^(١) لا يقول فيه: حدثنا، وحديث قتادة أيضاً، عن أبي عيسى الأشواري، عن أبي سعيد مثله، وأبو عيسى أيضاً هو غير مشهور، واضطراب قتادة في سند هذا الحديث ما يعلمه؛ في مخالفته **الأحاديث الأخرى، وأئمة الصحابة، والخلفاء، والتابعين**.

فتلخص من هذا أن ابن عبد البر، وأبا الوليد الباقي، والقاضي عياض أعلوا هذا الحديث بأربع علل:

الأول: أن الحديث لم يصح عند مالك، ولا البخاري، ولذا لم يدخله **الأول في "موطنه"**، ولا **الثاني في "صحيحه"**.

الثانية: عنعنة قتادة، وهو مدلّس، وكان شعبة يتفق من حديثه ما لم يصرّح فيه بالسماع.

الثالثة: اضطراب قتادة في الحديث؛ لأنّه روى في **" الصحيح مسلم"** عن **قتادة على وجهين**:

١-قتادة، عن أنس، وهي الرواية المتقدمة.

٢-قتادة، عن أبي عيسى الأشواري، عن أبي سعيد الخدري، وهي **الرواية الآتية**.

وثمة رواية ثالثة لم يشيروا إليها، وهي:

٣-قتادة، عن أبي مسلم الجذمي، عن الحارود بن المعلى، وهي الرواية

(١) في الموضع السابق من "الإكمال": "من"، وهو تصحيف فيها يظهر.

بعد الآتية.

الرابعة: مخالفة هذا الحديث للأحاديث الأخرى، وللائمة من الصحابة، والخلفاء، والتابعين.

وقد أخطأ هؤلاء الأئمة في تضييفهم لهذا الحديث بهذه العلل، وإليك الجواب عن هذا الإعلال:

أولاً: دعوى أن الحديث لم يصح عند الإمام مالك والبخاري؛ لكونهما لم يخرجاه في كتابيهما: لا يسلم بها؛ إذ لم يرد عنهما ما يدل على تضييفهما للحديث، وعدم إخراجهما للحديث لا يعني إعلالهما له.

أما الإمام مالك: فعلّه لم يبلغه الحديث، أو بلغه، ولكن لم يخرجه بسبب آخر غير ما ذكر، ولو سلكنا هذا المسلك في رد الأحاديث، لرددنا جملة كبيرة منها مما صحّ ولم يخرجه الإمام مالك! ويكفي في هذا أن أحاديث "الموطأ" لا تبلغ سدس أحاديث الصحيحين.

وأما البخاري: فعبارةه صريحة بضدّ هذه الدعوى؛ فإنه قال^(١): «ما أدخلت في كتابي "الجامع" إلا ما صحّ، وتركت من الصحاح حال الطول». وقال أيضًا^(٢): «أحفظ مئة ألف حديث صحيح، وأحفظ متى ألف

(١) كما في "الكامل" لابن عدي (١٣١/١)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (٥٢/٧٣)، و"تهذيب الكمال" للمزري (٤٤٢/٢٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي (١٠/٩٥-٩٦).

(٢) كما في "الكامل" لابن عدي (١٣١/١)، ومن طريقه الخليلي في "الإرشاد" (٣/٩٦٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٥/٢)، وانتظر "السنن الأبيين" (ص ١٦٧)، و"تهذيب الكمال" (٤٦١/٢٤)، و"سير أعلام النبلاء" (٤١٥/١٢)، و"تغليق التعليق"

Hadith غير صحيح».

ويدل على هذا أحكام كثيرة من البخاري على أحاديث بالصحة، ولم يخرجها في "صحيحه"، وسأذكر من ذلك ثلاثة أمثلة:

المثال الأول: تصريحه لحديث البحر: «هو الطهور ماؤه، الحال بيته»^(١).

المثال الثاني: تصريحه لحديث عمار، عن النبي ﷺ: «إن طول صلاة الرجل، وقصر خطبته مئنة من فقهه»^(٢).

المثال الثالث: تصريحه لحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّاه: في التكبير في صلاة العيددين؛ في الأولى سبعاً، وفي الثانية خمساً^(٣).

وجميع هذه الأحاديث الثلاثة لم يخرجها البخاري في "صحيحه".

ثانية: دعوى أن قتادة مدلّس، ولم يصرّح بالسماع: مردودة بأمررين:

١- تصرّح قتادة بالسماع في الرواية نفسها؛ في قوله: فقلنا: فالأكل؟ فقال: «ذاك أشرّ، أو أخبث»، فكيف خفي هذا على أبي الوليد الباقي، والقاضي عياض؟!!

٢- روى هذا الحديث عن قتادة جمع من الرواة، ومنهم شعبة بن الحجاج

(١) ٤١٨/٥، وـ"هدي الساري" (ص ٤٨٧).

(٢) نقله عنه الترمذى في "العلل الكبير" (ص ٢٦ رقم ٩).

(٣) نقله الترمذى أيضًا (ص ٨٧ رقم ١٤٢).

(٤) نقله الترمذى أيضًا (ص ٩٣ رقم ١٥٤).

كما تقدم، ومن المعلوم أن روایته عنه مأمونة الجانب من التدليس، وإن لم يصرّح قتادة بالسیاع، فكيف وقد صرّح؟!

يقول شعبة: «كنت أتفقد فم قتادة، فإذا قال: حدثنا، وسمعت، حفظه، وإذا قال: حدث فلان، تركته»^(١).

وقال أيضًا: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»^(٢).

ثالثًا: وأما الاضطراب بسبب أن قتادة يروي الحديث عن أنس كما هنا، وعن أبي عيسى الأُسنوي، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ - كما سيأتي - وعن أبي مسلم الجذمي، عن الجارود، عن النبي ﷺ - كما سيأتي أيضًا - وأن بعضهم عدّ هذا اضطراباً من قتادة: فالحق أن قتادة من المكثرين من الرواية، وهو ثقة متقن، فلا يستغرب عليه أن يكون له في هذا الحديث ثلاث طرق مختلفة تتعلق بموضوع واحد، وقد صصح أبو حاتم وأبو زرعة^(٣) وجوهًا أكثر من هذه في أحد الأحاديث، ثم قال أبو زرعة: «وفي حديث قتادة مثل ذاكثير، يحدّث بالحديث عن جماعة».

وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن علتين من هذه العلل التي ردّ بها القاضي عياض وغيره هذا الحديث، ولم يتعرّض للعلتين الآخرين؛ لكونهما

(١) انظر مقدمة "الجرح والتعديل" (ص ١٦١ و ١٦٩)، و"المعرفة" لليهقي (١٥١-١٥٢).

(٢) انظر المراجعين السابقين.

(٣) كما في "العلل" لابن أبي حاتم (٦٨٤).

لا تعلقان بهذا الحديث على وجه الخصوص، فقال^(١): «فأما إشارته إلى تضعيف حديث أنس بكون قتادة مدلّساً وقد عنده، فيجب عنه بأنه صرّح في نفس السند بما يقتضي سماعه له من أنس، فإن فيه: قلنا لأنس: فالأكل؟...، ودعواه اضطرابه مردودة؛ لأن لقتادة فيه إسنادين، وهو حافظ».

ولم يذكر الحافظ ابن حجر منها سوى طريقين في جوابه على اعتراض القاضي عياض، حيث قال: «ودعواه اضطرابه مردودة؛ لأن لقتادة فيه إسنادين، وهو حافظ».

رابعاً: وأما دعوى مخالفة هذا الحديث للأحاديث الأخرى، وللأئمة من الصحابة، والخلفاء، والتابعين: فلا تعني تضعيقه -أعني حديث النهي- لأن التضعيف وجه من وجوه الترجيح، وليس هناك ما يدعو للترجح والجمع ممكن كما سيتبين من هذا البحث، والله أعلم.

(١) في "فتح الباري" (١٠/٨٣).

ثانياً: حديث أبي سعيد الخدري :

وله عنه ثلاثة طرق:

١- قال مسلم^(١): حدثنا هَدَابُ بْنُ خَالِدٍ؛ حدثنا هَمَامٌ؛ حدثنا قتادة، عن أَبِي عِيسَى الْأَسْوَارِيِّ، عن أَبِي سعيد الخدري: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الْشَّرْبِ قَائِمًا.

وحدثنا زهير بن حرب و محمد بن المثنى و ابن بشار - واللفظ لزهير وابن المثنى - قالوا: حدثنا يحيى بن سعيد؛ حدثنا شعبة؛ حدثنا قتادة، عن أَبِي عِيسَى الْأَسْوَارِيِّ، عن أَبِي سعيد الخدري: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَا عَنِ الْشَّرْبِ قَائِمًا.

وقد أَعْلَمَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيَّ^(٢) هَذَا الْحَدِيثُ بِأَنَّ أَبَا عِيسَى الْأَسْوَارِيِّ

(١) في "صحيحة" (٢٠٢٥). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣٢/٣٤٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٨٨ و ١٣٢١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٧٢)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٢٠٩٨)، والبيهقي في "ستة" (٧/٢٨٢)، والبغوي في "شرح السنة" (٤٥/٣٠).

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٨٠) من طريق هشام الدستواني، عن قتادة، به. وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣٤٥)، وابن شاهين في "الناسخ والمسوخ" (٥٦٥)، كلاماً من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، به.

وأخرجه مسلم في الموضع السابق من "صحيحة"، وابن الجارود في "المتنقى" (٨٦٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٨٩) جميعهم من طريق شعبة، عن قتادة، به. وأخرجه البيهقي في الموضع السابق من طريق يزيد بن إبراهيم، عن قتادة، به. (٢) في "المتنقى" (٧/٢٣٧).

غير مشهور، وتابعه القاضي عياض، وأدخلاه - كما سبق^(١) - في العلل الأخرى، وهي: اضطراب قتادة، وأنه مدلّس وقد عننه، ومخالفة الأحاديث الأخرى والأئمة له، وسبقهما لبعض ذلك الحافظ ابن عبد البر.

وتقديم في الحديث السابق^(٢) الجواب عن العلل الثلاث الأخيرة بما يعني عن الإعادة هنا.

وأما أبو عيسى الأشوري البصري الذي قال عنه أبو الوليد الباقي والقاضي عياض: إنه غير مشهور: فإنه يروي عن ابن عمر، وأبي سعيد الخدري، وأبي العالية الرياحي، وروي عنه ثابت البُناني، وعاصم الأحول، وقتادة^(٣)، وقال الإمام أحمد^(٤): «لا أعلم أحداً روى عنه غير قتادة»، وقال ابن المديني^(٥): «مجهول؛ لم يرو عنه إلا قتادة»، وأما أبو بكر البزار فزعم أنه مشهور^(٦)، وذكره ابن حبان في كتاب "المقالات"^(٧)، وقال الطبراني^(٨): «بصري ثقة، لا يحضرني اسمه»، وقال الذهبي^(٩): «ثقة»،

(١) (ص. ٨).

(٢) (ص. ١٢-٩).

(٣) كما في "تهذيب الكمال" (٣٤/١٦٥-١٦٧).

(٤) كما في "شرح مسلم" للنووي (١٣/١٩٧)، والموضع السابق من "تهذيب الكمال".

(٥) كما في "تهذيب التهذيب" (١٢/١٩٥-١٩٦ رقم ٩٠).

(٦) انظر المرجع السابق.

(٧) (ص. ٥٨٠/٥).

(٨) حكاية عنه النووي في "شرح مسلم" (١٣/١٩٧).

(٩) في "الكافش" (٦٧٧٣).

وقال ابن حجر^(١): «مقبول».

وأما إخراج مسلم له هذا الحديث: فهو في الشواهد، فلا يستفاد منه توثيقه، ولذا لما ذكر المزي في الموضع السابق من "تهذيب الكمال" أن مسلماً روى له هذا الحديث؛ أوضح ذلك الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من "تهذيب التهذيب" بقوله: «قلت: هو متابعة».

فالذي يظهر من حال هذا الرجل أنه مستور، فقول ابن حجر عنه: «مقبول» هو الألائق بحاله، فهو مقبول الرواية إذا توبع كما صرحت بذلك ابن حجر نفسه^(٢)، وقد توبع على هذا الحديث كما هو ظاهر، فحديثه مقبول، ولذا أخرجه مسلم في "صحيحه".

٢- قال أبو بكر الشافعي^(٣): حدثنا إسحاق بن إسحاق القاضي؛ ثنا عارم بن الفضل؛ ثنا سعيد بن زيد، عن علي بن الحكم، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد؛ قال: هُنَيَّ أن يشرب الرجل وهو قائم، وأن يلتقط فم السقاء فيشرب منه.

وآخرجه الطبراني^(٤).

قال الهيثمي^(٥): «رواه الطبراني، ورجله رجال الصحيح».

(١) في "الترقية" (٨٢٩٤).

(٢) في مقدمة "الترقية" (ص ٩٦).

(٣) في "الغيلانيات" (١٠٤١).

(٤) في "المجمع الكبير" (٦/٤٥ رقم ٥٤٤١).

(٥) في "مجموع الزوائد" (٥/٧٩).

عبارة الميسي هذا لا يستفاد منها توثيق جميع رجال الإسناد، ولا يستفاد منها أن جميعهم من احتاج به البخاري ومسلم أو أحدهما؛ لأن الميسي يطلقها على جميع من أخرج لهم البخاري ومسلم، وإن كان في الشواهد والتابعات، وهذا الإسناد من الدلائل على ذلك، فإن سعيد بن زيد بن ذرهم الأزدي، الجهمي - أخا حماد بن زيد - لم يخرج له مسلم، وأخرج له البخاري في الشواهد، ولم يحتاج به، وهو متكلم فيه، فقد كان يحيى بن سعيد القطان يُصَعِّفُهُ في الحديث جداً كما قال علي بن المديني^(١)، وقال الجوزجاني السعدي^(٢): «يضعفون حديثه وليس بحججة»، وقال النسائي^(٣): «ليس بالقوي»، ووثقه ابن معين^(٤) وابن سعد والعجلي، وقال الإمام أحمد^(٥): «ليس به بأس، وكان يحيى بن سعيد لا يستمرئه»، وقال الحافظ ابن حجر^(٦): «صدقوق له أوهام».

تبنيه: وقع في جميع هذه المراجع أن مسلماً أخرج لسعيد بن زيد هذا،
ولا أراه إلا وهم لسبعين:

السبب الأول: أن ابن منجويه لم يذكره في "رجال مسلم"، ولا

(١) انظر "الجرح والتعديل" (٤/٢١ رقم ٨٧).

(٢) كما في "الكامل" لابن عدي (٣/٣٧٦).

(٣) المرجع السابق.

(٤) كما في "تاريخ ابن معين" لعباس الدوري (٣٨٥١).

(٥) الموضع السابق من "الكامل".

(٦) في "التقريب" (٢٣١٢).

ابن القيسراني في "الجمع بين رجال الصحيحين".

السبب الثاني: أن المزّي في "تهذيب الكمال" لم يرمز لأحد من شيوخه ولا تلاميذه برمز مسلم كما هو معروف من منهجه، وهو الذي ذكر أن مسلماً أخرج له^(١)، وقد يكون هو متابعاً لعبد الغني المقدسي في كتاب "الكمال"، والله أعلم.

وبناءً عليه فستد هذا الحديث ضعيف لضعف سعيد بن زيد من قبل حفظه، مع كونه صدوقاً.

٣ - قال الإمام أحمد في "المسند"^(٢): حدثنا موسى بن داود؛ حدثنا ابن هبيعة، عن أبي الزبير؛ قال: سألت جابرًا عن الرجل يشرب وهو قائم؟ قال جابر: كنا نكره ذلك.

حدثنا موسى؛ قال: حدثنا ابن هبيعة، عن أبي الزبير، عن جابرٍ أنه قال: سمعت أبا سعيد الخدري يشهد أن النبي ﷺ رَجَرَ عن ذلك، وزجر أن تستقبل القبلة لبولِ.

حدثنا حسن؛ حدثنا ابن هبيعة؛ ثنا أبو الزبير؛ أخبرني جابر أنه سمع أبا سعيد الخدري يشهد أن رسول الله ﷺ رَجَرَه عن ذلك، وزجره أن يستقبل القبلة لبولِ.

وهذا يتلو حديث ابن هبيعة، عن أبي الزبير؛ قال سألت جابرًا عن

(١) وتابعه الذهبي وأبن حجر في المراجع السابقة.

(٢) (٢/١٢ و ١٥ رقم ١١٠٨٩ و ١١٠٨٨ و ١١١١٧).

الرجل يشرب وهو قائم؟ فقال: كنا نكره ذاك، ثم ذكر حديث أبي سعيد.
كذا أورد الإمام أحمد مقطعاً، وطريق حسن عن ابن هبيعة جاءت بعد
عدة أحاديث عن الطريق الأخرى، وهذا قال الإمام أحمد - أو ابنه عبد الله - :
«وهذا يتلو...» إلخ.

وقد أخرجه ابن ماجه من طريق مروان بن محمد، عن ابن هبيعة،
فذكره، ولم يذكر الشرب قائماً.

ثم رواه تلميذه وحاجبه أبو الحسن ابن القطن^(١) بعده مباشرة فقال:
وحديثه عمير بن مرداس الدُّونَقِي؛ حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم أبو يحيى
البصري؛ حدثنا ابن هبيعة، عن أبي الزبير، عن جابر أنه سمع أبي سعيد الخدري
يقول: إن رسول الله ﷺ نهاني أن أشرب قائماً، وأن أبوال مستقبل القبلة.
ومدار الحديث على عبد الله بن هبيعة، وهو ضعيف^(٢).

(١) في "زوائد على سنن ابن ماجه (٣٢١).

(٢) انظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٥/١٤٥-١٤٧)، و"تهدیب التهذیب"
("القریب" ٥/٣٢٧-٣٣١، رقم ٦٤٨)، و"تهدیب التهذیب" (٣٥٦٣).

ثالثاً: حديث الجارود بن المعلّى :

قال أبو عيسى الترمذى^(١): حديثنا حميدُ بن مساعدة؛ حدثنا خالد بن الحارث، عن سعيد^(٢)، عن قتادة، عن أبي مسلم الجذامي، عن الجارود بن المعلّى: أن النبي ﷺ نهى عن الشرب قائماً.

قال الترمذى: «هذا حديث غريب حسن».

وقال أبو نعيم الأصبهانى^(٣): «وكان أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ يَحْمِلُ هَذَا عَلَى الْوَهْمِ مِنْ سَعِيدٍ، وَأَنَّ صَوَابَهُ: رَوْاْيَةُ هَمَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنْسٍ».

(١) في "جامعه" رقم (١٨٨١)، والطحاوى في "شرح معانى الآثار" (٤/٢٧٢)، وفي "مشكل الآثار" (٥/٣٤٢ و٣٤٣ و٢٠٩٤ و٢٠٩٥ و٢٠٩٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/١٥٤)، والطبرانى في "المعجم الكبير" (٢/٢٩٩-٣٠٠ رقم ٢١٢٣)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (ص ٤٢٩ رقم ٥٦٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٦٤٦).

جميعهم من طريق خالد بن الحارث، به، لكن سقط قتادة من إسناد ابن شاهين.

(٢) هو: ابن أبي عروبة.

(٣) عقب روايته للحديث في الموضع السابق.

رابعاً: حديث أبي هريرة :

وله عنه أربع طرق:

١- قال مسلم بن الحجاج^(١): حدثني عبد الجبار بن العلاء؛ حدثنا مروان - يعني: الفزاري - حدثنا عمر بن حزرة؛ أخبرني أبو غطفان المري: أنه سمع أبي هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا يشربَ أحدٌ منكم قاتلًا، فمن نسي فليستنقع».

وقد أعلَّ أبو الوليد الباقي^(٢) هذا الحديث بقوله: «وهذا الحديث أيضاً رواه عمرُ بنُ حَزَّةَ، وَلَا يَكْتُمُ مِثْلَ هَذَا».

وابعه على هذا الإعلال القاضي عياض^(٣).

وحكاه الحافظ ابن حجر^(٤) عن القاضي عياض فقط، ورَدَ عليه بقوله: «وأما تضعيفه لحديث أبي هريرة بعمر بن حزرة: فهو مختلف في توثيقه، ومثله يخرج له مسلم في التابعات، وقد تابعه الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة كما أشرت إليه عند أحمد وابن حبان^(٥)، فالحاديـث بمجموع طرقـه صحيح،

(١) في "صحيحة" (٢٠٢٦). وأخرجه البيهقي في "سننه" (٢٨٢/٧)، وعلقه أبو عوانة في "مستخرجه" عقب الحديث رقم (٨١٩٦) عن محمد بن يحيى، عن نعيم بن حاد، عن مروان بن معاوية، عن عمر بن حزرة، به.

(٢) في "المتنقى" (٢٣٧/٧).

(٣) في "الإكمال" (٤٩١/٦).

(٤) في "فتح الباري" (٨٣/١٠).

(٥) كما سيأتي.

والله أعلم».

٢- قال الإمام أحمد^(١): حدثنا عبد الرزاق؛ حدثنا معمر، عن الزهري، عن رجلٍ، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الَّذِي يَشْرَبُ وَهُوَ قَائِمٌ مَا فِي بَطْنِهِ لَا سْتَقَاءَهُ».

كذا رواه الإمام أحمد عن عبد الرزاق.

ورواه إسحاق بن إبراهيم الدبّري^(٢)، وأحمد بن منصور الرمادي^(٣)، كلاماً عن عبد الرزاق، فجعلاه عن الزهري، عن أبي هريرة، وأسقطا الرواية المبهمة من الإسناد.

وكذا رواه هشام بن يوسف^(٤)، عن معمر.

وهذا يدل على رجحان هذا الوجه عن عبد الرزاق.

ورواه زهير بن محمد البغدادي^(٥) عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، به هكذا موصولاً. سواء رجحنا رواية الإمام أحمد، أو رواية الدبّري والرمادي،

(١) في "المسند" (٢٨٣/٢ رقم ٧٨٠٨)، ومن طريقه رواه ابن حبان في "صحيحة" (٥٣٢٤).

(٢) في "جامع معمر" الملحق بـ"مصنف عبد الرزاق" (١٩٥٨٨)، وهو من روایته عن عبد الرزاق، عن معمر.

(٣) أخرج روايته البهقي في "سننه" (٢٨٢/٧).

(٤) أخرج روايته الطحاوي في "مشكل الآثار" (٢١٠١).

(٥) أخرج روايته البزار في "مسنده" كما في "كشف الأستار" (٢٨٩٧)، والبهقي في الموضع السابق.

فالحكم على الحديث لا يتغير؛ لأن الزهري لم يسمع من أبي هريرة، فلابد من الواسطة بينهما.

وأما رواية زهير بن محمد: فشادة لمخالفتها باقي الروايات.

٣- قال إسحاق الدبري^(١): أخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الأعمش، عن أبي صالح^(٢) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله^(٣). قال: بلغ ذلك عليه، فدعا بهاء فشرب وهو قائم.

ورجال هذا الطريق كلهم ثقات، وصححه ابن حبان؛ بإخراجه له في "صحيحه"^(٤)، وقد تفرد به معمر، عن الأعمش، وهو كوفي، ورواية معمر عن أهل العراق مُتكلّم فيها، فقد روى ابن عساكر^(٥) عن ابن أبي خيشمة؛ قال: سمعت يحيى بن معين يقول: "إذا حدثك معمر عن العراقيين فخافه، إلا عن الزهري وابن طاووس؛ فإن حديثه عنها مستقيم، وأما أهل الكوفة والبصرة فلا". اهـ.

٤- قال الإمام أحمد^(٦): حدثنا محمد بن جعفر؛ أخبرنا شعبة، عن

(١) في روايته لـ"مصنف عبد الرزاق" (١٩٥٨٩). ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/٢٨٣ رقم ٧٨٠٩)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢١٠٠)، والبيهقي في الموضع السابق. ومن طريق أحمد أخرجه ابن حبان في الموضع السابق.

(٢) هو: ذكران السَّهَان.

(٣) يعني: مثل لفظ حديث الزهري السابق.
(٤) كما سبق.

(٥) في "تاريخ دمشق" (٤١٤/٥٩).

(٦) في "المسند" (٢/٣٠١ رقم ٨٠٠٣)، وأخرجه الدارمي (٢١٧٤)، والبزار في "مسنده" كيل

أبي زيد الطحان؛ قال: سمعت أبا هريرة يقول عن النبي ﷺ: أنه رأى رجالاً يشرب قائمًا، فقال له: «قِهُ»، قال: لِمَ؟ قال: «أَيْسَرُكَ أَنْ يشرب معك الْهِرْ؟» قال: لا، قال: «فإنه قد شرب معك من هو شرّ منه؛ الشيطان».

وسنده رجاله ثقات رجال الشعixin، عدا الرواية عن أبي هريرة وهو أبو زيد الطحان الكوفي، مولى الحسن بن علي؛ روى عنه شعبة كما سبق، وقال عنه يحيى بن معين^(١): «ثقة»، وقال أبو حاتم الرازى^(٢): «شيخ صالح الحديث»، وقال الذهبي^(٣): «لا يعرف»^(٤).

وقد أعلَّ أبو الوليد الجاجي حديث أبي هريرة هذا جملة بقوله^(٥): «وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الصَّحِيحَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّمَا هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ»، وتابعه القاضي عياض^(٦).

في "كشف الأستار" (٢٨٩٦) - إلا أنه تصحّف فيه «أبو زيد» إلى «أبو الزناد» - والنسائي في "الإغراب" (٢١٣)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢١٠٢)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥٥٧٩).

(١) كما في "الجرح والتعديل" (٩/٣٧٣ رقم ١٧٢٣).

(٢) المرجع السابق.

(٣) في "الميزان" (٤٠٢٠٤).

(٤) انظر أيضًا "فتح الباري" (١٠/٨٢).

(٥) في "المستقى" (٧/٢٣٧).

(٦) في "الإكمال" (٦/٤٩١).

خامسًا: حديث الحضرمي.

قال أبو يعلى^(١): حدثنا القواريري^(٢)؛ ثنا يوسف بن خالد؛ ثنا عمرو بن عثمان، عن محفوظ بن علقة، عن الحضرمي - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ - قال: إن رسول الله ﷺ زجر عن النفح في الشراب. قال: ورأى رجلاً ينفح في الشراب، ثم شرب قائمًا، فقال: «إن استطعت أن تقيئه فقله». وسئلته ضعيف جدًا؛ فيه يوسف بن خالد بن عمير السمعتي، أبو خالد البصري، وهو متزوك، وقد كذبه ابن معين؛ كما في "التقريب"^(٣).

سادسًا: حديث جابر بن عبد الله ﷺ:

تقدم^(٤) أن الإمام أحمد روى حديثه فقال: حدثنا موسى بن داود؛ حدثنا ابن هبيرة، عن أبي الزبير؛ قال: سألت جابرًا عن الرجل يشرب وهو قائم؟ قال جابر: كنا نكره ذلك. اهـ ثم ذكر أن أبا سعيد الخدري حدثه عن النبي ﷺ بحديث النهي، وهو ضعيف من هذا الطريق؛ لضعف ابن هبيرة.

(١) كما في "المطالب العالية" (٢٤٣٥).

(٢) هو: عبيد الله بن عمر.

(٣) (٧٨٦٢).

(٤) (ص ١٦).

أحاديث الإباهة

أولاً: حديث علي بن أبي طالب :

وله عنه ثمان طرق:

١ - قال البخاري^(١): حدثنا آدم^(٢)؛ حدثنا شعبة؛ حدثنا عبد الملك ابن ميسرة؛ سمعت الزَّمال بن سبْرَة يُحَدِّث عن علي^(٣): أنه صلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظهر، ثم قعد في حوائج الناس في رَحْبَة^(٤) الكوفة حتى حضرت صلاة العصر، ثم أتَى بهاء، فشرب، وغسل وجهه ويديه - وذكر رأسه ورجليه - ثم قام فشرب كُفَّلَهُ وهو قائم، ثم قال: إن ناساً يكرهون الشرب قياماً، وإن النبي^(٥) صنع مثل ما صنعت.

٢ - قال أبو بكر بن أبي شيبة^(٦): حدثنا محمد بن فضيل، عن عطاء

(١) في "صحيحة" (٥٦١٥ و ٥٦١٦). وأخرجه الطيالسي في "مستنه" (١٤١)، وأبو عبيد في "الظهور" (ص ١٣١ رقم ٣٩)، والإمام أحمد في "المستند" (٧٨/١ و ١٠١ و ١٠٢ و ١١٦ و ١٢٣ و ١٣٩ و ١٤٤ و ١٥٣ و ١٤٩ و ١٣٩ و ١٤٤ و ١٥٣ و ١٥٩)، وابنه عبد الله في "زوائد المستند" (١٥٩/١ رقم ١٣٦ و ١٣٧٢ و ١٣٧٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٧١٨)، والترمذني في "السائل" (٢٠٠)، والنسائي في "سننه" (١٣٠)، وابن خزيمة في "صحيحة" (١٦ و ٢٠٢)، وابن حبان في "صحيحة" (١٠٥٧).

(٢) هو: ابن أبي إياس.

(٣) الرَّحْبَةُ: هي المكان المُتَسَعُ، والمقصود هنا: رحبة مسجد الكوفة؛ يعني: ساحة. انظر "لسان العرب" (٤١٤/١).

(٤) في "المصنف" (٢٤٤٦٦). وأخرجه الإمام أحمد في "المستند" (١١٤/١ و ١٣٦ و ٩١٦ و ١١٤٠)، وابنه عبد الله في "زوائد المستند" (١٣٤/١ و ١٣٦ و ١١٢٥ و ١١٢٥)، والطحاوي

ابن السائب، عن ميسرة^(١) قال: رأيت علياً يشرب قائماً، فقلت: شربت قائماً؟! فقال: إن شربت قائماً فقد رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائماً، ولئن شربت قاعداً فلقد رأيت رسول الله ﷺ يشرب قاعداً.

وعطاء بن السائب صدوق، إلا أنه اخْتَلَطَ^(٢)، ومن روى هذا الحديث عنه: حاد بن سلمة، وقد عَدَه العقيلي^(٣) فيمن سمع منه في الصحة والاختلاط، وأنه كان لا يُمَيِّزُ هذا من هذا، وخالفه بعض الأئمة؛ كيحيى ابن معين^(٤)، وأبي داود، والطحاوي^(٥)، فرأوا أنه سمع منه قبل الاختلاط، ولذلك صَحَّ حديثه عنه الشيخ أحمد شاكر كما في الطريق الآتي.

٣ - قال الإمام أحمد^(٦): حدثنا عفان^(٧); حدثنا

في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٧٣)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٥/٣٥١ رقم ٢١٠٧).

(١) هو: ابن يعقوب.

(٢) كما في "الجرح والتعديل" (٦/٣٣٤-٣٣٣)، و"التقريب" (٤٥٩٢)، و"الكتواب الكواكب النيرات" (ص ٣١٩-٣٤٤).

(٣) في "الضعفاء" (٣/٣٩٩).

(٤) كما في "الكامل" لابن عدي (٥/٣٦١-٣٦٢).

(٥) كما في الموضع السابق من "الكتواب النيرات".

(٦) في "المستد" (١/١٠١ رقم ٧٩٥)، وأخرجه عبد الله بن أَحْدَى في "زوائد المستد" (١/١٣٤) رقم ١١٢٥ و (١١٢٨) من طريق إبراهيم بن الحجاج، عن حاد بن سلمة، ومن طريق خالد ابن عبد الله الواسطي، عن عطاء بن السائب، وأخرجه أيضاً الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٧٣)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٢١٠٦) من طريق حجاج بن منهاش وأسد ابن موسى، كلاماً عن حماد، عن عطاء، عن زاذان، به. وأخرجه في "شرح معاني الآثار" أيضاً من طريق ورقاء بن عمر، عن عطاء، عن ميسرة وزاذان مقووين.

(٧) هو: ابن مسلم.

حاد^(١)، عن عطاء بن السائب، عن زاذان^(٢): أن علي بن أبي طالب شرب قائماً، فنظر إليه الناس؛ كأنهم أنكروه! فقال: ما تظرون؟ إن أشرب قائماً فقد رأيت رسول الله يشرب قائماً، وإن أشرب قاعداً فقد رأيت رسول الله يشرب قاعداً.

قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على هذا الحديث^(٣): «إسناده صحيح»، ثم علل ذلك فقال: «سأع حماد بن سلمة من عطاء كان قبل اختلاطه».

٤- قال عبد الرزاق الصنعاني^(٤): أخبرنا إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق^(٥)، عن أبي حية بن قيس، عن علي، قال: شهدت علياً في الرَّحْبَةِ بآل، ثم توضأ، فغسل كَفَّيه ثلاثاً، ومضمض واستثمر ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً، ومسح برأسه وغسل قدمييه ثلاثاً، ثم اشتمَّ قائماً، ثم

(١) هو: ابن سلمة.

(٢) هو: أبو عمر الكندي.

(٣) في "المستند" (١٢٩/٢) رقم (٧٩٥).

(٤) في "النصف" (١٢١). ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المستند" (١٢٧/١) رقم (١٠٥٠). وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (١٢٧/١٠٥٠ رقم ١٢٧)، والترمذني (٤٨)، والنسائي (٩٦)، وعبد الله بن أحمد في "زوائد المستند" (١٢٧/١٥٧ و ١٥٧ رقم ١٠٤٦ و ١٣٥٢)، والبزار في "مسنده" (٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٩٩)، والبيهقي في "سننه" (١/٧٥). قال الترمذني: (هذا حديث حسن صحيح)، وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على "المستند" (٢/٢٣١) رقم (١٠٥٠).

وآخرجه أبو داود في "سننه" (١١٦)، وابن ماجه (٤٥٦)، وعبد الله بن أحمد في "زوائد المستند" (١/١٥٧ رقم ١٣٥٤)، لم يذكروا فيه الشرب قائماً.

(٥) هو: عمرو بن عبد الله السَّيِّعي.

أخذ فشرب فضل وضوئه، ثم قال: إني رأيت رسول الله ﷺ فعل كالذىرأيتمني فعلت فأححببت أن أريكم.

وفي سنته أبو حيّة بن قيس الواadiعي، الكوفي، معروف بكنيته، و مختلف في اسمه، قال أبو زرعة^(١): «الاسمي»، وقال أبو أحمد الحاكم^(٢): «لا يعرف اسمه». وقد قال الإمام أحمد^(٣) عنه: «شيخ»، وحكم عليه أبو الوليد الفراضي^(٤) بالجهالة، ونسب ذلك لابن المديني، وقال الذهبي^(٥): «لا يُعرف»، وقال ابن القطان^(٦): «وثقه بعضهم»، ولعله يعني ذكر ابن حبان له في "الثقات"^(٧)، وتصحح ابن السكن لحديثه^(٨).

ولعلَّ أوسط الأقوال في حاله: قول الحافظ ابن حجر^(٩): «مقبول»؛ يعني حيث يتبع، وإنما فَلَئِن^(١٠)، وقد توبع على هذه الرواية كما سبق ويأتي، والله أعلم.

(١) كما في "الجرح والتعديل" ٩/٣٦٠ رقم ١٦٣٥.

(٢) كما في "تهذيب التهذيب" ١٢/٨٨.

(٣) الموضع السابق من "الجرح والتعديل".

(٤) الموضع السابق من "التهذيب"، و"ميزان الاعتلال" ٤/٥١٩ رقم ١٣٨.

(٥) في الموضع السابق من "الميزان".

(٦) الموضع السابق من "التهذيب".

(٧) ٥/١٨٠.

(٨) الموضعين السابقين من "الميزان"، و"التهذيب".

(٩) في "القریب" ٧٠/٨٠.

(١٠) كما صرَّح به في مقدمة "القریب" (ص ٩٦).

٥- قال الإمام أحمد^(١): حدثنا إسحاق بن يوسف، عن شريك^(٢)، عن السُّدَّي^(٣)، عن عبد خير؛ قال: رأيت علیاً دعا باء ليتوضاً، فتمسح تمسحاً، ومسح على ظهر قدميه، ثم قال: هذا وضوء من لم يجحدث. ثم قال: لو لا أني رأيت رسول الله مسح على ظهر قدميه؛ رأيت أن بطونها أحق. ثم شرب فضل وضوئه وهو قائم، ثم قال: أين الذين يزعمون أنه لا ينبغي لأحد أن يشرب قائمًا!^(٤)

وشريك بن عبد الله النَّخْعَنِي القاضي صدوق، إلا أنه يخطئ كثيراً؛ فقد تغير حفظه منذ وُلِيَ القضاء بالكوفة، وكان عادلاً، فاضلاً، عابداً، شديداً على أهل البدع؛ كما في "التقريب"^(٥)، لكنه توبع كما تقدم في التخريج.

٦- قال عبد الله ابن الإمام أحمد^(٦): ثنا أبو عبيدة بن فضيل بن عياض - وقال لي: هو أسمى وكتنيتي - ثنا مالك بن سُعِير - يعني: ابن المُخْمَس - ثنا فرات بن أحفف؛ ثنا أبي، عن رِبْعَيْنِي بن حِرَاشِي: أن علي بن أبي طالب

(١) في "المسنن" (١١٦/١) رقم ٩٤٣، وأخرجه أيضًا (١٢٠/١) رقم ٩٧٠ من طريق سفيان التورى، عن السُّدَّي، عن عبد خير، به، وأخرجه الترمذى في "جامعه" (٤٩)، وعبد الله بن أحمد في "زوائد المسنن" (١٢٧/١) رقم ١٠٤٧، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٠)، والبيهقي في "سنن" (٧٥/١) رقم ٧٥، جميعهم من طريق أبي إسحاق السباعي، عن عبد خير، به.

(٢) هو: ابن عبد الله النَّخْعَنِي، القاضي.

(٣) هو: إساعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة.

(٤) رقم ٢٧٨٧.

(٥) في "زوائد المسنن" (١٠١/١) رقم ١٠٢-١٠١، ومن طريقه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٤٢٩٨).

قام خطيباً في الرَّحْبَةِ، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال ما شاء الله أن يقول، ثم دعا بِكُوزٍ من ماء، فتمضمض منه، وتنسَّحَ، وشرب فضل كُوزِه وهو قائم، ثم قال: بلغني أن الرجل منكم يكره أن يشرب وهو قائم، وهذا وضوء من لم يحدث، ورأيت رسول الله ﷺ فعل هكذا.

وهذا سند ضعيف؛ فيه فرات بن أحف، وقد ضعفه أبو داود والنسائي وغيرهما، وهو من غلاة الشيعة؛ قال ابن نمير: «كان من أولئك الذين يقولون: علي في السحاب»^(١).

٧- رواه عبد الرزاق بن همام الصناعي^(٢) عن ابن جريج؛ قال: أخبرني مَنْ أَصَدَّقَ: أنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلَيْهِ الْحَسَنَ أَخْبَرَهُ؛ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي^(٤)، عَنْ أَبِيهِ^(٥): قَالَ: دَعَا عَلَيْهِ بِوَضُوءٍ، فَقُرِبَ لَهُ، فَغُسلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ، ثُمَّ مَضْمَضَ ثَلَاثَةِ، وَاسْتَشَقَ ثَلَاثَةِ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَةِ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيَمْنِيَّ إِلَى الْمَرْفَقِ ثَلَاثَةِ، ثُمَّ الْيَسْرِيَّ كَذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَسَحَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيَمْنِيَّ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَةِ، ثُمَّ الْيَسْرِيَّ كَذَلِكَ، ثُمَّ قَامَ قَائِمًا فَقَالَ لِي: نَاوَلْتَنِي، فَنَاوَلْتَهُ الْإِنَاءُ الَّذِي فِيهِ فَضْلٌ وَّضُوءُهُ، فَشَرَبَ مِنْ فَضْلِ وَضُوءِهِ قَائِمًا، فَعَجِبْتُ! فَلِمَ رَأَيْتَ عَجِبْتَ قَالَ: لَا تَعْجِبْ!

(١) انظر "ميزان الاعتلال" (٣٤٠ / ٣٤٠ رقم ٦٦٨٧)، و"تعجيل المنفعة" (٨٤٧).

(٢) في "المصنف" (١٢٣).

(٣) المعروف بـ الباقر.

(٤) المعروف بـ زين العابدين.

(٥) هو الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ.

فإني رأيت أباك؛ النبي ﷺ يصنع مثل مارأيتنـي أصنع؛ يقول بوضوئه هذا،
وبشرابه فضل وضوئه قائمًا.

هكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج؛ باباهم الواسطة بينه وبين محمد
ابن علي.

وآخرجه النسائي^(١) من طريق حجاج بن محمد؛ قال: قال ابن جريج:
حدثني شيبة؛ أن محمد بن علي أخبره؛ قال: أخبرني أبي علي: أن الحسين بن علي
قال...، فذكره.

وشيبة: هو ابن نصاح - بكسر النون، بعدها مهملة، وآخره مهملة -
القارئ، المدنـي، القاضـي، وهو: ثقة^(٢)، فإن ثبتت هذه الرواية، فلست أدرـي
ما الذي يجعل ابن جريـج لا يفصح باسمـه في الرواية السابقة، ويـسقطـه من
الرواية الآتـية!!!.

فقد أخرجه الطحاوي^(٣) من طريق عبد الله بن وهـب؛ قال: أخبرـني
ابن جـريـج، عن محمدـبنـعليـبنـالـحسـينـ...، فـذـكـرـهـمـخـتـصـرـاـ هـكـذـاـ يـإـسـقـاطـهـ
الـواـسـطـةـ بـيـنـابـنـجـريـجـ وـمـحـمـدـبـنـعـلـيـبـنـالـحسـينـ، وـابـنـجـريـجـ مـعـرـوفـ
بـالتـدـلـيـسـ، فـلـعـلـ هـذـاـ مـنـ تـدـلـيـسـهـ.

٨ - طريق أبي صالح ذكوان السمان في روايته حديث أبي هريرة ﷺ

(١) في "سنـةـ" (٩٥).

(٢) كما في "التـقـرـيبـ" (٢٨٣٩).

(٣) في "شـرـحـ معـانـيـ الـأـثـارـ" (٤/٢٧٣)، وـفيـ "شـرـحـ مشـكـلـ الـأـثـارـ" (٢١٠٣).

المتقدم^(١)، عن النبي ﷺ قال: «لو علِمَ الذِّي يُشربُ وَهُوَ قَائِمٌ مَا فِي بَطْنِهِ لَا سْتَقْعَدَهُ». قال: فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَشَرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ. وَتَقَدَّمَ أَنْ رَجَالَهُ ثَقَاتٌ، لَكِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مُعَاذِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَهِيَ مُتَكَلَّمٌ فِيهَا.

(١) (ص // ١٨).

ثانياً: حديث ابن عباس :

قال البخاري^(١): حديثنا محمد - هو: ابن سلام - أخبرنا الفزاربي^(٢)، عن عاصم^(٣)، عن الشعبي؛ أن ابن عباس رض حدَّه؛ قال: سقيت رسول الله صل من زمزم، فشرب وهو قائم.

قال عاصم: فحلف عكرمة: ما كان يومئذ إلا على بغير.

وفي رواية ابن ماجه^(٤): قال عاصم: «فذكرت ذلك لعكرمة، فحلف بالله ما فعل».

والمعنى: أن عكرمة حلف بالله أن النبي صل ما شرب قائماً، وإنما كان راكباً على بغير.

قال الحافظ ابن حجر^(٥): «ولعل عكرمة إنها أنكر شربه قائماً؛ لنهيه

(١) في "صحيحة" (١٦٣٧ و ٥٦١٧). وأخرجه مسلم في "صحيحة" (٢٠٢٧) أيضاً.

وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٤٨١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٦٠)، والإمام أحمد في "المسند" (١/٢١٤ و ٢٢٠ و ٢٤٣ و ٢٤٩ و ٢٨٧ و ٣٤٢ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧٢ رقم ١٨٣٨ و ١٩٣ و ٢١٨٣ و ٢٢٤٤ و ٢٦٠٨ و ٣١٨٦ و ٣٤٩٧ و ٣٥٢٩)، والترمذني في "جامعه" (١٨٨٢)، وفي "السائل" (١٩٩ و ١٩٧)، وابن ماجه في "سننه" (٣٤٢٢)، والنسياني في "سننه" (٢٩٦٤ و ٢٩٦٥)، وابن خزيمة في "صحيحة" (٢٩٤٥)، وابن حبان في "صحيحة" (٣٨٣٨ و ٥٣١٩).

(٢) هو: مروان بن معاوية.

(٣) هو: ابن سليمان الأحول.

(٤) في الموضع السابق من "سننه".

(٥) في "فتح الباري" (٤٩٣/٣).

عنه، لكن ثبت عن علي عند البخاري أنه شرب قائماً^(١)، فيحمل على بيان الجواز». اهـ.

ثالثاً: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص :

قال الإمام أحمد^(٢): ثنا عبد الواحد الحداد؛ ثنا حسين المعلم، ويزيد^(٣)؟ قال: أنا حسين^(٤)، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: رأيت رسول الله يصوم في السفر ويفطر، ورأيته يشرب قائماً وقاعداً، ورأيته يصلّي حافياً ومتعللاً، ورأيته ينصرف عن يمينه وعن يساره.

وحسنه الترمذى كما حكاه عنه المزي^(٥) وابن حجر^(٦)، وهو الذي أثبته بشار معروف في تحقيقه لـ"جامع الترمذى"^(٧)، وذكر في حاشيته أنه جاء في عدد من النسخ: «هذا حديث حسن صحيح».

(١) يعني الحديث السابق.

(٢) في "المسنن" (٢٠٦/٢٠٦ رقم ٦٩٢٨). وأخرجه أيضاً في (٢/١٧٤ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٩٠ و ٢١٥ رقم ٦٦٢٧ و ٦٦٢٩ و ٦٦٣٦ و ٦٧٨٣ و ٧٠٢١٩)، وابن سعد في "الطبقات" (١/٤٨٠)، والترمذى في "جامعه" (١٨٨٣)، وفي "السائل" (١٩٨)، والفراء فى "الصيام" (١١٩)، وابن عدي في "الكامل" (٥/١٨١)، وابن شاهين في "الناسخ والمسوخ" (٥٧٠).

(٣) يعني: وقال الإمام أحمد: وحدثنا يزيد؛ وهو ابن هارون.

(٤) هو: المعلم.

(٥) في "تحفة الأشراف" (٦/٣١٠).

(٦) في "فتح الباري" (١٠/٨٤).

(٧) في الموضع السابق.

رابعاً: حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب :

وله عنه طريقان:

١- قال أبو بكر بن أبي شيبة^(١): حدثنا معاذ بن معاذ، عن عمران ابن حذير، عن يزيد بن عطارد أبي البَزَرَى؛ قال: قال ابن عمر: كنا نشرب ونحن قيام، ونأكل ونحسن نسعي؛ على عهد رسول الله ﷺ.

وسنده ضعيف؛ لجهالة حال أبي البَزَرَى يزيد بن عطارد السَّدُوسِيِّ، ويقال: العَيْشِيُّ، الذي يروي عن ابن عمر، ولم يرو عنه سوى عمران بن حذير، فقد قال عنه أبو حاتم الرَّازِي^(٢): «لَا أَعْلَمُ رَوْيَ عَنْهُ غَيْرَ عُمَرَانَ بْنَ حُذَيْرَ»، وليس من يجتهد بحديده، وذكره ابن حبان في "الثقة"^(٣) وأخرج حديثه في "صحيحه"^(٤)، وقال الذَّهَبِيُّ^(٥): «مجهول»، وقال ابن حجر^(٦): «مقبول».

(١) في "المصنف" (٢٤٤٧٣). وأخرجه الإمام أحمد في "المستد" (٢/١٢ و ٢٤ و ٢٩) رقم ٤٦٠١ و ٤٧٦٥ و ٤٤)، والدارمي في "سننه" (٢١٧١)، أبو داود الطیالسي في "مستنه" (٢٠١٦)، وابن الجارود في "اللتقى" (٨٦٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٧٣ - ٢٧٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٤٣)، وابن شاهين في "الناسخ والمسنون" (٥٧٢). ومن طريق الطیالسي أخرجه البیهقی في "سننه" (٧/٢٨٣).

(٢) كما في "الجرح والتعديل" لابنه (٩/٢٨١-٢٨٢) رقم (١١٨٧).

(٣) (٥٤٧/٥).

(٤) كما أسلف.

(٥) في "ميزان الاعتدال" (٤/٤٩٥) رقم (٩٩٩).

(٦) في "تقریب التهذیب" (٧٩٥٤).

نبیه: سقط من "تهذیب الکمال"^(١) للزمی ذکر أبي حاتم الرازی مع بقاء قوله، فباء القول منسوباً لابن حبان، فأشكل ذلك على ابن حجر^(٢)، فذكر أنه لم يرها عند أبي حاتم ابن حبان، ونقل عن ابن أبي حاتم قوله: «سئل أبي عن أبي البَزَرَى؟ فقال: لا أعلم روى عنه غير عمران بن حذیر»، فتبين بهذا أن العبارة ليست في نسخة ابن حجر من "الجرح والتعديل"، ولم يرجع محقق "تهذیب الکمال" لـ"الجرح والتعديل" فأشكلت عليه العبارة تبعاً لابن حجر، والله أعلم.

٢- قال أبو بكر بن أبي شيبة^(٣): حدثنا حفص^(٤)، عن عبيد الله^(٥)، عن نافع، عن ابن عمر قال: كنا نشرب ونحن قيام، ونأكل ونحن نمشي؛ على عهد رسول الله ﷺ.

وأخرجه الترمذی في "جامعه"^(٦) من طريق سلم بن جنادة، عن

(١) (٢٣/٢٣).

(٢) في "تهذیب التهذیب" (١٢/٢٠).

(٣) في "المصنف" (٢٤٤٧٧)، ومن طرقه الإمام أحمد في "المستند"، وابنه عبد الله في "زوائد المستند" (١٠٨/٢)، رقم ٥٧٤، وعبد بن حيد في "مستند" (٧٨٥)، والدارمي في "سته" (٢١٧٢)، وابن عبد البر في "الاستذكار" (٢٦/٢٦)، رقم ٢٧٩-٢٨٠، رقم ٣٩٦٢٤.

(٤) هو: ابن غیاث.

(٥) هو: ابن عمر العُمری.

(٦) برقم ١٨٨٠. وأخرجه ابن ماجه في "سته" (٢٣٠١)، وابن حبان في "صحیحه" (٥٣٢٢ و ٥٣٢٥)، والخطیب في "تاریخه" (١٩٥/٨)، جميعهم من طريق سلم بن جنادة. وأخرجه الطحاوی في "شرح معانی الآثار" (٤/٢٧٣) من طريق یوسف بن عدی، وابن حبان في "صحیحه" (٥٣٢٢) من طريق هشام بن یونس، وابن شاهین في "الناسخ

حفص، ثم قال: «هذا حديث صحيح غريب من حديث عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر».

وأخرجه في "العلل الكبير"^(١)، ثم قال: «لا يُعرف عن عبيد الله إلا من وجه رواية حفص، وإنما يُعرف من حديث عمران بن حذير، عن أبي البَزَرَى، عن ابن عمر. وأبو البَزَرَى اسمه: يزيد بن عطارد».

وصححه ابن حبان، فآخرجه في "صحيحه"^(٢).

وهذا الحديث أَعْلَه الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة.

ففي ترجمة حفص بن غياث من "تاریخ بغداد"^(٣) روى الخطيب بستنه عن أبي بكر الأثرم؛ قال: قلت له [يعني: للإمام أحمد بن حنبل]: «الحديث الذي يرويه حفص، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: كنا نأكل ونحن نسعي، ونشرب ونحن قيام؟ فقال: ما أدرى ما ذاك - كالمنكر له -، ما سمعت هذا إلا من ابن أبي شيء، عن حفص! قال لي أبو عبد الله^(٤): ما سمعته من غير ابن أبي شيء؟ قال: قلت له: ما أعلم أنني سمعته من غيره، وما أدرى رواه غيره أَم لَا! ثم سمعته أنا بعده من غير واحد، عن حفص. قال أبو عبد الله: أما أنا

والمسوخ" (٥٧٣) من طريق محمد بن آدم بن سليمان المصيبي، ثلاثة عن حفص، به.

(١) برقم (٥٧٨).

(٢) كما تقدم.

(٣) (١٩٥/٨-١٩٦).

(٤) هو: الإمام أحمد.

فلم أسمعه إلا منه. ثم قال: إنها هو حديث يزيد بن عطارد». اهـ.

وأنسند الخطيب^(١) عن ابن معين أنه قال: «لم يحدث به أحد إلا حفص، وما أراه إلا وهم فيه، وأرأه سمع حديث عمران بن حذير، فغلط بهذا». اهـ.

وأنسند^(٢) أيضاً عن علي بن المديني أنه قال: «تعَسْ حفص تعَسَّةً» -يعني: حين روى حديث عبيد الله بن عمر -، وإنها هو حديث أبي البزراء». اهـ.

وأورد البخاري في ترجمة محمد بن عبد الملك^(٣) هذا الحديث من طريق أبي البرّى يزيد بن عطارد السابق، ثم قال: «وقال حفص بن غياث، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مثله. قال أبو عبد الله^(٤): والأول أصح^(٥)».

ونقل عنه الترمذى^(٦) أنه قال: «هذا حديث فيه نظر».

وأما أبو حاتم الرازي: فقال ابنه عبد الرحمن: «سألت أبي عن حديث رواه حمد بن آدم بن سليمان المصيبي، عن حفص بن غياث، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: كنا في عهد رسول الله ﷺ نأكل وننحن نمشي، ونشرب وننحن قيام؟ قال أبي: قد تابعه على روایته ابن أبي شيبة عن حفص،

(١) في الموضع السابق.

(٢) في الموضع السابق.

(٣) في "التاريخ الكبير" (١/١٦٥ رقم ٤٩١).

(٤) هو: البخاري.

(٥) يعني: طريق أبي البرّى، ومراده: أنها هي الطريق الراجحة، لا أنها صحيحة.

(٦) في "العلل الكبير" (٥٧٨).

وإنما هو: حفص، عن محمد بن عبيد الله العَرْمَيِّ، وهذا حديث لا أصل له
بهذا الإسناد». اهـ.

وأما أبو زرعة الرازي: فقد أعلَّ الحديث بتفرد حفص؛ فيما نقله عنه
عبد الرحمن بن أبي حاتم^(١) حين قال: «وسئل أبو زرعة عن حديث رواه
يوسف بن عدي، عن حفص -يعني: ابن غياث...، الحديث؟ فقال أبو زرعة:
رواه حفص وحده».

(١) في "العلل" (١٥٠١).

خامسًا: حديث البرصاء كُبْشَة . ويقال: كُبْيَشَة .

بنت ثابت الأنبارية، أخت حسان بن ثابت :

قال الحميدي ^(١): ثنا سفيان؛ قال: ثنا يزيد بن جابر الأزدي؛ قال: أخبرني عبد الرحمن بن أبي عمارة، عن جدته كُبْشَة؛ قالت: دخل عليَّ رسول الله ذات يوم، فشرب من في قرية مُعلقة وهو قائم، قالت: فقطعت فَمَ الْقَرْيَةِ . وربما قال سفيان: كُبْشَة، أو كُبْيَشَة، وأكثر ذلك يقول: كُبْيَشَة.

وأخرجه الترمذى ^(٢)، وصححه بقوله: «هذا حديث حسن صحيح

(١) في "مسنده" (٣٥٤). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤٣٤ / ٦ رقم ٤٣٤٤٨)، والترمذى في "جامعه" (١٨٩٢)، وفي "الشِّهَادَاتِ" (٢٠٣)، وابن ماجه في "سننه" (٣٤٢٣)، وابن أبي عاصم في "الأحاديث والثاني" (٣٣٦٥)، وابن حبان في "صحيحة" (٥٣١٨)، والطبرانى في "العجم الكبير" (٢٥ / ١٥ رقم ٨)، وفي "مسند الشاميين" (٦٣٩)، والبيهقي في "الشعب" (٥٦٢٤)، و"معرفة السنن والأثار" (١٠ / ٢٦٦ رقم ١٤٤٦٩)، وذكر أن الشافعى أخرجه في كتاب حرملة. جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، به، ووقع عند الإمام أحمد والطبرانى: «كُبْيَشَة»، وعند ابن أبي عاصم: «أم كُبْشَة».

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب، ويزيد بن يزيد بن جابر هو أخوه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وهو أقدم منه موًتًا». وأخرجه ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٥٧٤) من طريق عبد العزيز بن الحصين، عن يزيد بن جابر الأزدي، عن عبد الرحمن بن أبي عمارة الأنباري، عن جدته البرصاء؛ قالت: رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائمًا.

والبرصاء هي كُبْشَة، ويقال لها: كُبْيَشَة - بالتصغير - انظر "الإصابة" (٨/ ٩٠-٩١)، و"تقريب التهذيب" (٨٦٦٨).

(٢) في "جامعه" كما تقدم.

غريب، ويزيد ابن جابر هو أخو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وهو أقدم منه موتاً.

وقد أَعْلَمَ ابن حزم هذا الخبر^(١) بقوله عن عبد الرحمن بن أبي عمرة: «لا أعرفه»، مع أنه ثقة مشهور كما قال الذهبي^(٢)، بل هناك من قال إن له صحبة^(٣)، وذكره ابن سعد^(٤) فمن ولد في عهد النبي ﷺ، وقال عنه: «كان ثقة كثير الحديث»، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٥)، وروى له الجماعة أصحاب الكتب الستة^(٦).

(١) في "المحل" (٨/٣٠٤).

(٢) في "الكافش" (٣٢٨٠).

(٣) كما في "تهذيب التهذيب" (٦/٢١٩).

(٤) في "الطبقات" (٥/٨٣).

(٥) (٩١/٥).

(٦) كما في الموضع السابق من "تهذيب التهذيب".

سادسًا: حديث أنس بن مالك :

وله عنه ثلاثة طرق:

١- قال الإمام أحمد^(١): ثنا حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي؛ قال: ثنا زهير^(٢)، عن عبد الكري姆^(٣)، عن البراء بن أبنة أنس - وهو ابن زيد - عن أنس؛ قال: حدثني أمي^(٤): أن رسول الله ﷺ دخل عليها وفي بيتها قربة معلقة، قالت: فشرب من القربة قائمًا، قالت: فعمدت إلى فم القربة فقطعتها.

وستدّه ضعيف؛ لأمررين:

أ- الاضطراب في سنته، فزهير رواه على الوجه المقدم، وهناك من رواه عن عبد الكريمة، فجعله من مستند أنس، وهناك من أسقط من سنته أنساً، وجعله من روایة البراء عن جدته أم سليم ، وقد فصل في هذا

(١) في "المسندي" (٦/٣٧٦ رقم ٢٧١١٥). وأخرجه هو أيضًا (٦/٤٣١ رقم ٢٧٤٣٠) من طريق أبي كامل مظفر بن مدرك، والخارث في "مسنده" (٥٤٢ - بغية الباحث) من طريق خالد بن القاسم، والبغوي في "الجعديات" (٢٦٨٦) من طريق علي بن الجعد، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٧٤) من طريق أبي غسان مالك بن إساعيل، والبيهقي في "الشعب" (٥٦٢٦) من طريق أبي التضر هاشم بن القاسم، جميعهم عن أبي خيثمة زهير بن معاوية، به.

(٢) هو: ابن معاوية، وكتبه: أبو خيثمة.

(٣) هو: ابن مالك الجزار.

(٤) هي: أم سليم .

الاختلاف محقق "مسند الطيالسي"^(١)، ومحققو "مسند أحمد"^(٢)، وانظر "العلل" لابن أبي حاتم^(٣)، وللدزارقطني^(٤).

ب- جهالة حال البراء بن زيد البصري ابن بنت أنس بن مالك رض، وفيه يقول الحافظ ابن حجر^(٥): «مقبول»؛ يعني: حيث يتتابع، وإلا فليئن كما نصّ عليه في المقدمة^(٦). وأعمل الحديث ابن حزم في "المحل"^(٧) بقوله: «فيه البراء ابن بنت أنس وهو مجھول». وذكره الذهبي في "ميزان الاعتدال"^(٨)، وقال: «ما روی عنه سوی عبد الكريم الجزري».

وممن رواه عن عبد الكريم: شريك بن عبد الله النخعي، واختلف عليه على أوجهه، منها: أنه رواه^(٩) عن حميد الطويل، عن أنس، وقد وهم أبو زرعة^(١٠) شريكاً في هذا الحديث، ورأى أنه حديث عبد الكريم، عن البراء، عن أنس،

(١) (١٧٥٥).

(٢) (٣٧٦ و ٤٣١ و ٢٧١١٥ رقم ١٢١٨٨)، و(٦/٢٧٤٢٨ و ٤٣١ رقم ١١٩).

(٣) (١٥٤٨).

(٤) (٢١٧/٥ ب).

(٥) في "القریب" (٦٤٧).

(٦) (ص ٩٦).

(٧) (٣٠٤/٨).

(٨) (٣٠١ رقم ٣٠١/١).

(٩) أخرج روایته هذه الطحاوی في "شرح معانی الآثار" (٤/٢٧٤)، وفي "شرح مشکل الآثار" (٢١١١)، وأبو الشیخ الأصبهانی في "أحلاق النبی صلی اللہ علیہ وسَلَّمَ" (٧١٩)، والطبرانی في "الأوسط" (٥٧٨٧).

(١٠) في "العلل" لابن أبي حاتم (١٥٤٨).

وليس طریقاً آخر للحادیث.

وشركـيـكـ بـنـ عـبـدـ اللهـ القـاضـيـ تـقـدـمـ^(١) أـنـهـ صـلـوقـ،ـ إـلاـ أـنـهـ يـخـطـيـ كـثـيرـاـ.

٢- أخرج الضياء المقدسي^(٢) من طريق أبي يعلى الموصلي أحمد بن علي ابن المثنى؛ ثنا زهير بن حرب؛ ثنا وكيع؛ ثنا هشام صاحب الدستوائي، عن أبي عصام، عن أنس بن مالك: أن النبي ﷺ دخل على أم سليم، وفي البيت قرية معلقة، فتناولها، فشرب من فيها وهو قائم، قال: فقطعت أم سليم فم القرية، فهي عندنا.

ولم أجده هذا الحديث في "مسند أبي يعلى" ولا في "المطالب العالية"،
والظاهر أن أحد الرواة أخطأ في هذا الحديث؛ لأن الحافظ ابن عبد البر
روى^(٣) من طريق أسد بن موسى؛ قال: حدثنا حماد بن سلمة ووكيع
وابن إسرائيل، عن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، عن أبي عصام، عن أنس
ابن مالك؛ قال: كان رسول الله ﷺ إذا شرب تنفس ثلاثاً، ويقول: «هو
أهناً وأهناً وأهناً». أهناً وأهناً وأهناً.

وهكذا رواه أبو سعيد التفاش^(٤) من طريق إبراهيم بن أعين، عن هشام بن أبي عبد الله، عن أبي عصام، عن أنس، به.

•(۲۶///م) (۱)

^٢(٢) في "المختارة" (٧/٢٩٥ رقم ٢٧٥٠).

(٣) في "التمهيد" (١/٣٩٤).

(٤) في "فائد العاقب" (٨٠).

وبهذا اللفظ أخرجه مسلم في "صححه"^(١) من طريق عبد الوارث ابن سعيد، عن أبي عصام، عن أنس .
وأبو عصام هذا مشهور بكنيته، و مختلف في اسمه، فقيل: اسمه: ثامة،
وقيل: خالد بن عبيد^(٢).

٣ - قال حسين المحاملي^(٣): ثنا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب؛ قال: ثنا مسكين بن بكيٰر، عن الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن أنس: أن النبي ﷺ شرب قائمًا وعن يمينه أعرابي، وعن شماليه أبو بكر ؓ، فأعطاه الأعرابي، وقال: «الأيمن فالأيمان».
وأخرجه البزار^(٤)، ثم قال: «لا نعلم أحدًا ذكر "وهو قائم" إلا مسكين، عن الأوزاعي، ومسكين ثقة».

وأخرجه ابن عساكر^(٥) من طريق يحيى بن محمد بن صاعد، عن أبي مسلم الحسن بن أحمد الحراني، عن مسكين بن بكيٰر، به، ثم قال ابن صاعد: «وهذا

(١) (٢٠٢٨).

(٢) انظر "نهذيب الكمال" (٣٤ / ٨٧-٨٨).

(٣) في "المالية" (٣٩٤). وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٣٥٦٠ و ٣٥٦١)، ومن طريقه وطريق أخرى أخرجه أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٧١٣ و ٧١٧)، ومن طريق أبي الشيخ أخرجه البغوي في "شرح السنة" (٣٠٥٢)، وأخرجه أبو عوانة في "مستخرجه" (٨٢٢٤)، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (١٠٣٧)، وابن عدي في "الكامل" (١ / ٢٠٣)، وقامت الرازي في "فوائد" (١٥٨) وأبو نعيم في "الحلية" (٦ / ١٤٦).

(٤) في "مسنده" (٢٨٩٩).

(٥) في "تاريخ دمشق" (٥٨ / ١٦).

لإحفظ إلا من حديث مسكين».

وأخرجه الدارقطني^(١)، ثم قال: «تفرد به مسكين بن بكر، عن الأوزاعي، عنه^(٢) بقوله "شرب قائماً"».

ومسكين بن بكر الحنفاني هذا صدوق يخطئ كما في "الترقيب"^(٣)، وقد خالف باقي الرواة الذين روا هذا الحديث، ولم يذكروا هذه الزيادة، فالحديث معروف من حديث الزهرى، عن أنس، ليس فيه ذكر للشرب قائماً.

فقد أخرجه البخارى^(٤) من طريق يونس بن يزيد والإمام مالك ابن أنس، ومسلم^(٥) من طريق الإمام مالك وسفيان بن عيينة، ثلاثة عن الزهرى، عن أنس بن مالك ﷺ: أن رسول الله ﷺ أتى بلبن قد شيب بياء، وعن يمينه أعرابى، وعن شمائله أبو بكر، فشرب، ثم أعطى الأعرابى وقال: «الأيمن الأيمن».

(١) في "الأفراد" (١٠٩٤) / أطراف الغرائب.

(٢) يعني: عن الزهرى.

(٣) (٦٦١٥).

(٤) في "صحيحه" (٥٦١٣ و٥٦١٩).

(٥) في "صحيحه" (٢٠٢٩).

سابعاً: حديث عبد الله بن أنيس :

قال أبو عيسى الترمذى^(١): حدثنا يحيى بن موسى؛ حدثنا عبد الرزاق؛ أخبرنا عبد الله بن عمر، عن عيسى بن عبد الله بن أنيس، عن أبيه؛ قال: رأيت النبي ﷺ قام إلى قربة معلقة، فاختئها، ثم شرب من فيها. وهكذا أخرجه البيهقي في "الشعب"^(٢) من طريق محمد بن عبد الملك ابن زنجويه، عن عبد الرزاق.

وآخرجه الطبراني في "الأوسط"^(٣) من طريق إبراهيم بن محمد بن برة الصنعاني، عن عبد الرزاق، وقال فيه: «وشرب وهو قائم»، فلعله عَبَرَ بمعنى ما فهمه من معنى الحديث، فإنه يدلُّ على هذا المعنى، لكن من روایة عبد الرزاق، ولعلَّ هذا الذي يعنيه الطبراني بقوله بعد أن رواه: «لا يُروي هذا الحديث عن عبد الله بن أنيس إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الرزاق».

فقد أخرجه أبو داود^(٤) بلفظ: أن رسول الله ﷺ دعا بِإِدَاؤِهِ يوم أحد، فقال: «اخْتِنْ قَمَ الْإِدَاؤَةَ»، ثم شرب من فيها.

وهذا اللفظ ليس فيه دلالة على الشرب قائماً، فخرج عن المقصود، وهو أرجح من اللفظ الأول الذي رواه عبد الرزاق، عن عبد الله بن عمر

(١) في "جامعه" (١٨٩١).

(٢) (٥٦٢٢).

(٣) (٢٣٠٦).

(٤) في "سته" (٣٧٢١).

العُمَري؛ فقد أَعْلَمَ الترمذِيَّ بَعْدَ أَنْ رَوَاهُ بِقَوْلِهِ: «هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْتَادَهُ
بِصَحِيحٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا أَدْرِي سَمِعَ مِنْ
عِيسَى أَمْ لَا».^(١)

وَأَمَّا رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ فَهِيَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو العُمَريِّ^(٢)، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، بِهِ.
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ثَقَةٌ ثَبِيتٌ كَمَا فِي "الْتَّقْرِيبِ"^(٣)، فَهُوَ لَيْسَ كَأَخِيهِ
رَاوِي الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ.

وَمَدَارُ الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِهِ عَلَى عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، وَلَمْ يُوْثَقْهُ
سُوْيَ ابْنَ حَبَانَ^(٤)، وَلَذَا يَقُولُ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: «مَقْبُولٌ»؛ يَعْنِي
حِيثُ يَتَابِعُ، وَإِلَّا فَلَيْسَ^(٥).

(١) انظر "العلل" لابن أبي حاتم (٢٤٦٨).

(٢) (٤٣٢٤).

(٣) حِينَ ذُكْرُهُ فِي "ثَقَاتِهِ" (٥/٢١٤).

(٤) فِي "الْتَّقْرِيبِ" (٥٣٠٣).

(٥) كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُقْدِمَةِ (ص٩٦).

ثامننا: حديث عائشة :

وله عنها أربع طرق:

١ - قال الإمام أحمد^(١): ثنا الهيثم بن جميل؛ قال: ثنا محمد بن مسلم؛ قال: ثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: أن النبي ﷺ دخل على امرأة من الأنصار وفي البيت قربة معلقة، فاختتّها وشرب وهو قائم. والحديث ضعيف من هذا الطريق؛ في سنته محمد بن مسلم الطائفي وهو صدوق، إلا أنه يخطئ إذا حدث من حفظه؛ كما قال الحافظ ابن حجر^(٢).

٢ - قال النسائي^(٣): أخبرنا إسحاق بن إبراهيم^(٤)؛ قال: أثبأنا بقية؛ قال: حدثنا الزبيدي؛ أن مكحولاً حدثه؛ أن مسروق بن الأجدع حدثه عن

(١) في "المسندي" (٦/١٦١ رقم ٢٥٢٧٩).

(٢) في "التفريغ" (٦٢٩٣).

(٣) في "سننه" (١٣٦١).

(٤) هو: ابن راهويه، وقد أخرج هذا الحديث في "مسنته" (١٦١٨)، لكن ليس فيه موضع الشاهد، وهو قوله: «يشرب قائماً وقاعدًا».

وقد أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٣٥٩٩) من طريق موسى بن هارون وجعفر الفريابي، كلاماً عن إسحاق، وذكراً فيه الشرب قائماً، ورواه أبو نعيم في "الحلية" (١٩١/٥) من طريق عبدالله بن محمد بن شيرويه، عن إسحاق، فلم يذكره، فالظاهر أن إسحاق كان يذكره مرتّة، وبحمله أخرى. قال أبو نعيم بعد أن أخرجه: «غريب من حديث مكحول، لم نكتبه إلا من حديث بقية، عن الزبيدي». وأخرجه أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٧١٦) من طريق أبي عتبة أحد بن الفرج الحجازي، عن بقية، به.

عائشة قالت: رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائمًا وقاعدًا، ويصلّي حافياً ومتعللاً، وينصرف عن يمينه وشماله.

كذا رواه بقية بن الوليد، عن محمد بن الوليد الزبيدي.

ورواه الطبراني^(١) من طريق عمرو بن الحارث؛ ثنا عبد الله بن سالم، عن الزبيدي؛ ثنا سليمان بن موسى، عن مكحول، عن مسروق بن الأجدع، عن عائشة، به.

وآخر جه الإمام أحمد^(٢) من طريق عصام بن خالد، والطبراني^(٣) من طريق غسان بن الربيع، كلاهما عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عَمِّن سمع مكحولاً يحدث عن مسروق بن الأجدع، عن عائشة...، به نحوه.

قال الطبراني بعد أن رواه: «هذا الرجل الذي روى عنه ابن ثوبان هذا الحديث هو عندي محمد بن الوليد الزبيدي؛ لأننا لا نعلم أحداً روى هذا الحديث عن مكحول إلا الزبيدي». كذا قال، مع أنه رواه كما سبق من طريق سليمان بن موسى، عن مكحول!

وسائل الدارقطني في "العلل"^(٤) عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه محمد ابن الوليد الزبيدي، وخالفه عنه. فروايه بقية بن الوليد، عن الزبيدي؛ قال: حدثني مكحول، عن مسروق، عن عائشة، وخالفه عبد الله بن سالم الحمصي،

(١) في "مسند الشاميين" (١٨٨٤).

(٢) في "المسند" (٦/٨٧) رقم (٢٤٥٦٧).

(٣) في "مسند الشاميين" (٢٥٢).

(٤) (٥/٦٩ بـ ٧٠).

عن الزبيدي، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن مسروق، عن عائشة، وزاد في الإسناد سليمان بن موسى. وروى هذا الحديث عبد الرحمن بن ثابت ابن ثوبان، عَمِّنْ سمع مكحولاً يحدُث عن مسروق، عن عائشة. والأشبه بالصواب قول من قال: سليمان بن موسى؛ قاله عبد الله بن سالم الحمصي، وهو من الأئمَّات في الحديث، وهو سُنّي المذهب، له قول في علي بن أبي طالب ﷺ! قيل: يسبُ؟ قال: نعم».

والحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لأن مكحولاً لم يسمع من مسروق كما حكاه أبو زرعة الدمشقي^(١) عن أحمد بن صالح المصري، وسليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي الأشدق صدوق فقيه، إلا أن في حديثه بعض لين، وخلوط قبل موته بقليل^(٢).

٣- قال الطبراني^(٣): حدثنا أَحْمَد^(٤)، قال: حدثنا يحيى بن حكيم المُؤْمِن، قال: حدثنا مخلد بن يزيد الْحَرَانِي، عن يحيى بن سعيد الانصاري، عن عطاء، عن عائشة قالت: رأيت رسول الله يشرب قائماً وقاعدًا، ويصلِّي متعللاً وحافياً، وينصرف من الصلاة عن يمينه وعن يساره.

وسنده ضعيف؛ فشيخ الطبراني أَحْمَد بن محمد بن الجهم بن هارون السّمّري، لم أجده من وثيقه، وقد ذكره الخطيب البغدادي في

(١) في "تاريخه" (١/٣٢٩ رقم ٦٣٢).

(٢) كما في "التفريغ" (٢٦١٦).

(٣) في "الأوسط" (١٢١٣).

(٤) هو: ابن محمد بن الجهم.

"تاریخه"^(١)، وابن نقطه في "تکملة الإكمال"^(٢)، ولم يذکرا فيه جرحا ولا تعديلاً.

وأخرجه أبو بكر الشافعی^(٣) من طریق محمد بن أحمد بن النضر الأزدي، ثنا أبو خالد المعنى، ثنا غصن بن محمد بن يونس بن أبي إسحاق السبیعی، عن عیسی بن محمد بن سعد بن عبد الله، عن عطاء، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يشرب قائماً وقاعدًا.

وسنده ضعیف جدًّا، فعیسی بن محمد بن سعد، وأبو خالد المعنى لم أجده من ترجم لها، وكذا قال محقق "الغیلانيات"، وسيأتي أن في الرواۃ عن غصن: أبو یزید المعنی، فیحتمل أن يكون راویا آخر، ویحتمل أن يكون کنية أخرى لأبي خالد، والله أعلم.

وغضن بن محمد بن يونس بن أبي إسحاق السبیعی مجھول الحال؛ لم أجده من وثقه، وإنما ذکره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"^(٤)، ولم یذكر فيه جرحا ولا تعديلاً، وذكر أنه یروي عنه عبد الرحمن بن مصعب أبو یزید المعنی، وله ذکر في إسناد حديث آخر عند الطبرانی^(٥)، من روایة موسى ابن الحسین أبي الحسین السلوی، عنه.

(١) (٤٠٣/٤).

(٢) (٣٥١/٣).

(٣) في "الغیلانيات" (١٠٣٣).

(٤) (٣٤٠ رقم ٥٩/٧).

(٥) في "المعجم الكبير" (٤/١٥ رقم ٣٥٠٨).

٤- قال ابن سعد^(١): أخبرنا عبيد الله بن موسى العَبَّسي؛ قال: أخبرنا إسرائيل، عن عبد الله بن عيسى، عن محمد بن سعيد، [عن]^(٢) عبد الله ابن عطاء، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يتعلق قائمًا وقاعدًا، ويشرب قائمًا وقاعدًا، وينتفت عن يمينه وعن شماليه.

كذا رواه إسرائيل، عن عبد الله بن عيسى.

وخالفه زياد بن خيثمة، فرواه عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله ابن عطاء، به، وأسقط محمد بن سعيد من الإسناد.

أخرج هذه الرواية البيهقي^(٣) من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد، عن زياد هذا.

ورواية إسرائيل أرجح من رواية زياد؛ لأن عبد الله بن عيسى لم يصرّح في رواية زياد بالسماع من عبد الله بن عطاء، ومع هذا فالراوي عن زياد هو أبو بدر شجاع بن الوليد صدوق له أوهام كما في "التفريغ"^(٤).

(١) في "الطبقات" (٤٨١/١). وأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٦١٧) فقال: أخبرنا عبيد الله بن موسى، نا إسرائيل، عن عبد الله، عن عائشة، فذكره هكذا بإسقاط عبد الله بن عيسى ومحمد بن سعيد.

وآخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٥٥٨٥) من طريق أبي حاتم الرازي، عن عبيد الله ابن موسى، به على الصواب.

(٢) تصحّف في الأصل إلى: «بن».

(٣) في "سننه" (٤٣١/٢)، وفي "شعب الإيمان" (٥٥٨٤).

(٤) (٢٧٥٠).

وأما إسرائيل بن يونس والراوي عنه عبد الله بن موسى فكلاهما ثقة^(١).
والحكم على سند هذا الحديث متوقف على معرفة محمد بن سعيد الراوي
عن عبد الله بن عطاء، فإني لم أهتد إليه، وأخشى أن يكون المصلوب الكذاب^(٢).

تاسعًا: حديث سعد بن أبي وقاص :

قال الترمذى^(٣): حدثنا أحمد بن نصر النيسابورى؛ حدثنا إسحاق بن
محمد الفروي؛ حدثتنا عبيدة بنت نائل، عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص،
عن أبيها: أن النبي ﷺ كان يشرب قائمًا.

وأخرجه البزار أيضًا^(٤)، ثم قال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن
سعد إلا من هذا الوجه، وعبيدة ابنة نابل هذه فقد حدث عنها معن بن عيسى،
وإسحاق بن محمد الفروي، وعثمان بن عبد الرحمن الحراني».

وسند هذا الحديث ضعيف، فإسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله
ابن أبي فروة، الفروي، المدنى، الأموي مولاهم صدوق، إلا أنه كُفَّ، فساء
حفظه؛ كما في "الترمذى"^(٥).

(١) كما في "الترمذى" (٤٠١ و ٤٣٤٥).

(٢) انظر "الترمذى" (٥٩٠٧).

(٣) في "ال شيئاً" (٢٠٦)، ومن طريقه الضياء في "المختار" (٣/٢١٥ رقم ١٠١٧).

(٤) في "مسنده" (١٢٠٥)، ومن طريقه أخرجه أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٧١٨).

وأخرجه الطحاوى في "شرح معانى الآثار" (٤/٢٧٣)، والطبرانى في "المعجم الكبير"

(١) رقم (٣٣٢)، ومن طريقه الضياء في "المختار" (٣/٢١٥ رقم ١٠١٦).

(٥) (٣٨١).

عاشرًا: حديث أبي هريرة :

وله عنه طريقان:

أ— قال الإمام أحمد^(١): ثنا عبد الأعلى^(٢)، عن يونس - يعني ابن عبيد - عن الصَّلْتُ بْنُ غَالِبٍ الْجَيْمِيِّ، عن مسلم: سأَلَ أَبَا هَرِيرَةَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ عَقْلَ رَاحْلَتِهِ وَهِيَ مُتَنَاهَّةٌ، وَأَنَا أَخْذُ بِخَطَامِهَا - أَوْ بِزَمامِهَا - وَاضْعَافًا رَجْلِي عَلَى يَدِهِ، فَجَاءَ نَفْرٌ مِنْ قَرِيشٍ، فَقَامُوا حَوْلَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ بِإِيَّاهُ مِنْ لَبَنٍ، فَشَرَبَ وَهُوَ عَلَى رَاحْلَتِهِ، ثُمَّ نَاوَلَ الَّذِي يَلِيهِ عَنْ يَمِينِهِ، فَشَرَبَ قَائِمًا حَتَّى شَرَبَ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ قِيَامًا.

وقد أَعْلَمَ الْبَخَارِيُّ بِالْإِرْسَالِ، فَقَالَ فِي "التَّارِيخِ الْكَبِيرِ"^(٣): «الصلتُ بْنُ غَالِبٍ الْجَيْمِيِّ: رَوَى عَنْهُ يَوْنَسَ بْنَ عَبِيدٍ، مَرْسُلٌ»، فَلَعِلَّهُ يَعْنِي أَنَّ يَوْنَسَ بْنَ عَبِيدٍ لَمْ يُثْبِتْ سَمَاعَهُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال الهيثمي في "مجموع الروايات"^(٤): «رواه أبو عبد الله، ومسلم هذا لم أجده

(١) في "المسندي" (٢/ ٢٦٠ رقم ٧٥٣٣). وأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٤٠) عن عبد الأعلى، به، غير أن في متنه سقطاً، فلفظه هكذا: «أنه سأَلَ أَبَا هَرِيرَةَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا، وَشَرَبَ النَّاسَ قِيَامًا».

وآخرجه البخاري في "تاریخه" (٧/ ٢٧٩) من طريق محمد بن سلام، عن عبد الأعلى، به مختصرًا.

(٢) هو: ابن عبد الأعلى السامي البصري.

(٣) (٤/ ٢٩٩ رقم ٢٩٠٣).

(٤) (٥/ ٧٩).

من وثقه ولا جرمه، وبقية رجاله ثقات».

وستد هذا الحديث ضعيف؛ فيه الصلْت بن غالب الْهُجَيْمِيُّ، وهو مجهول الحال، فقد ذكره البخاري في "التاريخ الكبير"^(١)، وقال: «روى عنه يونس بن عبيد، مرسلاً»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن أبي حاتم أيضاً في "الجرح والتعديل"^(٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأما ابن حبان فذكره في "الثقات"^(٣) على عادته في ذكر المجاهيل ومن لا يعرف بعدها ولا جرح^(٤).

وفي سنته أيضاً مسلم الذي رواه عن أبي هريرة، وهو مجهول، فقد ذكره البخاري في "التاريخ الكبير"^(٥)، فقال: «مسلم...»، ثم ذكر له هذا الحديث، ولم ينسبه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره في موضع آخر^(٦) هكذا: «مسلم الْهُجَيْمِيُّ: سمع أبا هريرة، روى عنه الصلْت بن غالب»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً أيضاً، وكذا صنف ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"^(٧)، غير أنه لم ينسبه.

(١) (٤/٢٩٩ رقم ٢٩٠٣).

(٢) (٤/٤٣٩ رقم ١٩٢١).

(٣) (٦/٤٧٠).

(٤) وانظر "الإكمال" للحسيني (ص ٢٠٦ رقم ٣٩٠)، و"تعجيل المتفعة" لابن حجر (١/٤٨١ رقم ٦٧٧).

(٥) (٧/٢٧٩ رقم ١١٨٠).

(٦) من "التاريخ الكبير" أيضاً (٧/٢٧٥ رقم ١١٦٥).

(٧) (٨/٢٠١ رقم ٨٨٥).

وأخطأ ابن حبان، فذكره في "الثقات"^(١)، وخلط بينه وبين مسلم ابن بديل الذي يروي عن أبي هريرة حديثاً غير هذا، وعن عبد الله بن عون، وهو عدوبي، وهذا هجيمي، وهو بهذا يخالف البخاري، ولم أجده له دليلاً فيها ذهب إليه.

وابع ابن حبان الحسيني في "الإكمال"^(٢)، وتابع الحسيني ابن حجر في "تعجيل المنفعة"^(٣).

والذي يظهر لي أن مسلماً هذا هو أبو المارك الذي روى حديثه أبو بكر ابن أبي شيبة^(٤)، فقال: حدثنا ابن فضيل^(٥)، عن أبي سنان^(٦)، عن أبي المارك؛ قال: سألت أبي هريرة عن شرب الرجل وهو قائم؟ قال: لا بأس به. كذا رواه محمد بن فضيل، عن أبي سنان، عن أبي المارك موقوفاً.

وآخر جه إسحاق بن راهويه في "مسنده"^(٧)، فقال: أخبرنا جرير^(٨)، عن أبي سنان ضرار بن مُرَّة، عن أبي [المارك]^(٩) الهجيمي؛ قال: سألت

(١) (٤٠٠ / ٥).

(٢) (ص ٤٠٥ رقم ٨٣٩).

(٣) (٢٥٤ / ٢٥٤ رقم ١٠٢٥).

(٤) في "المصنف" (٢٤٤٦٢).

(٥) هو: محمد.

(٦) هو: ضرار بن مُرَّة.

(٧) برقم (٢٥٤).

(٨) هو: ابن عبد الحميد.

(٩) ماين العقوفين تصحّف في "مسند إسحاق" إلى: «المعايك»، وذكر محمد المفتى في تحقيقه

أبا هريرة عن الشرب قائماً؟ قال: كنت مع رسول الله ﷺ، آخذ بخطام العُضباء بيدي، وهو على ظهرها، وقدمائي^(١) على ذراعيها، فدعا بشراب فشرب، ثم ناول فلاتاً وفلاتاً - وهما عن يمينه - وتركني بتلك المنزلة، فإن رأيت أثرة بعدي فلا تنكروا ذلك. قال أبو المبارك^(٢): وسمعت أبا هريرة يقول: من كان عليه دين فأيسر ولم يقضه؛ فهو كأكل السحت.

والحديث ضعيف موقوفاً ومرفوعاً؛ لأن أبا المبارك هذا لم أجده من ترجم له، سوى الذهبي، فإنه ذكره في "المقتنى"^(٣) ولم يزد على أنه روى عن أبي هريرة، وعنده أبو سنان.

والذي يظهر لي أنه هو مسلم الْجَيْمِي الذي روى الطريق السابق، فهو الذي سأله أبا هريرة، والقصة متقاربة بين سياقيهما، فإن كان هو فال الحديث ضعيف لجهالة حاله، ويزيده ضعفاً: أن الصحيح عن أبي هريرة^(٤): النهي عن الشرب قائماً؛ كما تقدم^(٤)، وإن كان ابن عبد البر قد قال^(٥): «وروي عن أبي هريرة الوجهان جميعاً: الكراهة والإباحة»، فإنه إنما ثبت عنه

لـ"مسند إسحاق" (٢٥٣) أن التصحيح وقع في الأصل الخططي، وسيأتي على الصواب في آخر الحديث.

(١) تصحّفت في المطبوع إلى: «قدمائي»، والتوصيب من طبعة محمد المفتني.

(٢) تصحّفت في الأصل إلى: «أبو المعاذك»، والتوصيب من طبعة محمد المفتني.

(٣) (٥٨٥٦).

(٤) (ص ١٨).

(٥) في "الاستذكار" (٢٦ / ٢٨١) رقم (٣٩٦٣٠).

الكراء، ولم تثبت الإباحة، والله أعلم.

٢- قال الطبراني^(١): حدثنا الحسن بن محمد بن نصر النحاس أبو سعيد؛ نا قرة بن العلاء بن مُرَّة السعدي؛ نا أبو يونس الخصاف؛ نا داود بن أبي هند: أنه حج، فأتى سعيد بن جبير، فقال سعيد بن جبير: حدثني أبو هريرة: أنه رأى النبي ﷺ يشرب من هذا البئر قائماً، وأوْمَأ بيده إلى زمز. ثم قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن داود بن أبي هند إلا أبو يونس الخصاف، ولا عن أبي يونس إلا قرة بن العلاء، تفرد به الحسن بن محمد النحاس».»

وذكر العقيلي قرة بن العلاء في "الضعفاء"^(٢)، وأخرج في ترجمته هذا الحديث من طريق الحسن بن محمد بن نصر النحاس، وقال: «أبو يونس مجهول، والحديث غير محفوظ...، والرواية في شرب النبي ﷺ من زمز ثابتة من غير هذا الوجه».

وذكر ابن حجر قرة بن العلاء هذا في "السان الميزان"^(٣)، وذكر كلام العقيلي فيه.

والحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ فيه ثلاث علل:

(١) في "الأوسط" (٣٤٣٢)، و"الصغير" (٣٥٧)، ومن طريقه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤١١/٧).

(٢) (٤٨٦/٣).

(٣) (١٤٧٩/٤ رقم ٤٧٢).

- ١) الحسن بن محمد بن نصر النحاس مجاهل الحال، ذكره الخطيب في "تاریخه"^(١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
- ٢) قرة بن العلاء ذكره العقيلي في "الضعفاء"، وابن حجر في "لسان الميزان"؛ كما سبق.
- ٣) أبو يونس الخصاف مجاهل كما قال العقيلي.
والحديث لا يعرف بهذا الإسناد من غير طريق هؤلاء الثلاثة، ولذلك قال العقيلي إنه غير محفوظ، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد"^(٢): «رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه جماعة لم أعرفهم».

(١) في الموضع السابق.

(٢) (٥/٨٠).

الحادي عشر: حديث الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ:

قال أبو بكر الشافعي^(١): حدثنا أحمد بن الحسين المديني؛ ثنا سفيان ابن وكيع؛ ثنا يونس بن بكر، عن زياد بن المنذر، عن بشر بن غالب، عن حسين بن علي قال: رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائمًا.

والحديث بهذا الإسناد ضعيف جدًا؛ فيه زياد بن المنذر الثقفي، أبو الحارود الأعمى، الكوفي، وهو متزوك، وكذبه بعضهم، وأتهم بوضع الحديث. قال الإمام أحمد^(٢): «متزوك الحديث»، وضعفه جدًا، وقال يحيى ابن معين^(٣): «كذاب عدو الله، ليس يسوى فلسًا»، وقال النسائي^(٤): «متزوك»، وقال أبو حاتم الرازي^(٥): «منكر الحديث جدًا»، وقال ابن حبان^(٦): «كان رافضيًّا يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله ﷺ و ﷺ»، وقال يحيى بن يحيى النسابوري^(٧): «يضع الحديث».

(١) في "الغيلانيات" (١٠٣٥). وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٣٣/٣) رقم (٢٩٠٤)، وابن عدي في "الكامل" (١٩٠/٢)، كلاهما من طريق يونس بن بكر، به، لكن وقع في "الكامل": «بسير بن غالب».

(٢) كما في "الجرح والتعديل" (٥٤٥/٣).

(٣) كما في "الكامل" لابن عدي (١٨٩/٣).

(٤) كما في "تهذيب التهذيب" (٣٣٣/٣).

(٥) كما في الموضع السابق من "الجرح والتعديل".

(٦) في "المجروحين" (٣٠٦/١).

(٧) كما في الموضع السابق من "تهذيب التهذيب".

وقال الهيثمي في "مجمل الزوائد"^(١): «رواه الطبراني، وفيه زياد بن المنذر، وهو متزوك».

وآخرجه الطحاوي^(٢) من طريق عبد الأعلى بن عامر، عن بشر ابن غالب قال: دخلت على الحسين بن علي داره، فقام إلى بُخْيَة له، فمسح ضرعها، حتى إذا درَّتْ، دعا بإماء، فحلب، ثم شرب وهو قائم، ثم قال: يا بشر، إني إنما فعلت ذلك لتعلم أننا نشرب ونحن قيام.

وآخرجه محمد بن خلف بن حيان في "أخبار القضاة"^(٣) من طريق عبد الواحد بن زياد؛ قال: حدثنا الحارث بن حصيرة؛ قال: حدثنا سعيد ابن أشوع، عن بشر بن غالب؛ قال: سألت الحسن بن علي ونحن في مسيرة عن الشرب قائماً؟ فلم يجني، فلما نزلنا إذا مناديء يناديء^(٤): أين بشير ابن غالب^(٥)؟ فأتيته وهو قائم محتجز^(٦)، وفتى له، فحملبت ناقة، فقال: باسم الله، وشرب وهو قائم، ثم ناولني، فشربت.

وفي سند هذه الرواية الحارث بن حصيرة الأزدي، وهو: صدوق، إلا أنه يخطئ، ورمي بالرفض كما في "التقريب"^(٧).

(١) (٨٠ / ٥).

(٢) في "شرح معاني الآثار" (٤ / ٢٧٥).

(٣) (١٦ / ٣).

(٤) كذا في الأصل، وهو محمول على أن القائل: «يناديء» هو سعيد بن أشوع.

(٥) كذا في المطبوع! وانظر ترجمته الآتية.

(٦) أي: شدَّ إزاره في وسطه. انظر "المصباح المنير" (ص ٦٧ / حجز).

(٧) (١٠١٨).

وآخرجه أبو بكر بن أبي شيبة^(١): حدثنا أبو الأحوص^(٢)، عن عبد الله ابن شريك، عن بشر بن غالب؛ قال: رأيت الحسن يشرب وهو قائم.

كذا جاء عند ابن أبي شيبة: «الحسن»، ونقله عنه ابن عبد البر في «الاستذكار»^(٣)، وجزم بأن الحسن هذا هو البصري، ونقل عنه الخلاف في الشرب قائماً، بأنه رویت عنه الكراهة وخلافها^(٤)، ولست أدری على أي شيء بنى ابن عبد البر قوله هذا! فإن بشر بن غالب هذا لم يذكر أنه يروي عن الحسن البصري، ولكن لعله الحسن بن علي كما في رواية محمد بن خلف، أو يكون الحسين تصحّف إلى الحسن، والله أعلم.

و Gund الحديث ضعيف؛ لأن مداره على بشر بن غالب الأ悉尼 هذا، وأقل أحواله أنه مجھول الحال، فقد ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير"^(٥) فقال: «بشر بن غالب الأ悉尼، سمع حسين بن علي قوله، روى عنه عبد الله ابن شريك، وابن أشعى، هو أخو بشير بن غالب، حديثه في الكوفين»، ولم

(١) في "المصنف" (٢٤٤٧٩).

(٢) هو: سلام بن سليمان.

(٣) رقم ٢٧٨ / ٣٩٦١٩.

(٤) يعني: ما آخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٨٣) عن هشيم، عن منصور، عن الحسن: أنه كان يكره الشرب قائماً.

والحسن هنا: هو البصري، ومنصور: هو ابن زاذان.

وأما هشيم: فهو ابن بشير السلمي، الواسطي، وهو ثقة ثبت، لكنه كثير التدليس والإرسال الخفي كما في "الترقیب" (٧٣١٢)، ولم يصرح بالسیاع في هذا الأمر، فلا يصح لهذا السبب.

(٥) رقم ٨١ / ١٧٦١.

يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذا صنع ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"^(١)، وذكره ابن حبان في "الثقافات"^(٢)، وذكر الذهبي في "ميزان الاعتدال"^(٣) بشر بن غالب الأستدي الذي يروي عن الزهرى، ونقل قول الأزدي عنه: «مجهول»، وذكر عقبه بشر بن غالب الكوفى، وأنه يروي عن أخيه بشير بن غالب، ويروي عنه الأعمش، ونقل قول الأزدي عنه: «متروك»، وزاد الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان"^(٤) ما يقتضي التفريق بين الاثنين، ويوضح أن الكوفى الذى روى عنه الأعمش هو راوي هذا الحديث، وزاد الحافظ أيضاً أن الكشي ذكر غالباً الكوفى لهذا فى رجال الشيعة، وأثنى عليه.

(١) (٢٣٦٣/٢) رقم (١٣٩٤).

(٢) (٤/٦٩).

(٣) (١٢١٢/٣٢٢) رقم (١٢١٣ و ١٢١٤).

(٤) (٢٨/٢٩٢) رقم (١٠٣ و ١٠٤).

الموقوف على الصحابة

أولاً: عمر بن الخطاب :

جاء في "الموطأ" برواية يحيى بن يحيى الليبي^(١): عن مالك؛ أنه بلغه: أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان كانوا يشربون قياماً.

وهذا الأثر في "الموطأ" برواية محمد بن الحسن الشيباني^(٢) هكذا: أخبرنا مالك؛ أخبرني مُحْنِر: أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعثمان ابن عفان  أجمعين كانوا يشربون قياماً.

وما جاء في رواية يحيى هو المافق لما في "الموطأ" رواية أبي مصعب الزهرى^(٣)، ورواية سويد بن سعيد الحدثاني^(٤).

والآثار ضعيف من هذا الطريق على كلا الروايتين، إما لانقطاعه، أو لإبهام شيخ مالك في رواية محمد بن الحسن، هذا على فرض أن الواسطة بين مالك وهو لاء الثلاثة واحد.

لكن قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري"^(٥): «وثبت الشرب قائمًا

(١) (٢) رقم ٩٢٥ / ١٦٥١.

(٢) (٢) رقم ٣١٤ / ٨٨١.

(٣) (٢) رقم ٩٩ / ١٩٣٩.

(٤) (ص) ٥٧١ رقم ١٣٧٠.

(٥) (٥) رقم ٨٤ / ١٠.

عن عمر، أخرجه الطبرى». اهـ، ولم يذكر كتاب الطبرى الذى أخرج فيه هذا الأثر، فقد يكون في المفقود من "تمذيب الآثار"، وقد يكون في غيره، والله أعلم.

وقد قال عبد الرحمن بن أبي حاتم^(١): وسئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو نعيم^(٢)، والقعنبي^(٣)، وعبد العزيز الأوسى^(٤). فروى أبو نعيم والقعنبي، عن عبدالله بن عمر العمري، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن رافع، عن أنه رأى عمر بن الخطاب يشرب قائماً.

وروى عبد العزيز الأوسى، عن عبدالله العمري، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن رافع؛ أنه رأى عمر شرب قائماً؛ أسقط والد عبد الرحمن ابن رافع؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأ؛ إنها هو عبد الرحمن بن رافع، عن أبيه، عن عمر. اهـ.

ولم أجده من أخرج هذا الذي ذكره ابن أبي حاتم أيضاً.

(١) في "العلل" (١٥٨٩).

(٢) هو: الفضل بن دكين.

(٣) هو: عبدالله بن مسلمة.

(٤) هو: عبد العزيز بن عبدالله.

ثانيًا: عثمان بن عفان :

لم أجد عنه ﷺ نقلًا سوى ما ذكره الإمام مالك آنفًا، وتقديم أنه ضعيف.

ثالثًا: علي بن أبي طالب :

صحّ عنه كما سبق^(١) في الحديث الأول من أحاديث الإباحة - من طريق التّزال بن سبُرَة وغيره - أنه ﷺ شرب قائمًا، وأخبر بأن النبي ﷺ فعله.

وتقديم^(٢) في حديث أبي هريرة - وهو الحديث الرابع من أحاديث الحظر - أن عليًّا لما بلغه أن أبي هريرة يحدّث بحديث النبي ﷺ: «لو يعلم الذي يشرب وهو قائم ما في بطنه لاستقاءه»، دعا بهاء فشرب وهو قائم.

وجاء الشرب قائمًا عنه موقوفًا عليه من أربع طرق أخرى:

١- قال أبو بكر بن أبي شيبة في "المصنف"^(٣): حدثنا حاتم ابن إسماعيل، عن جعفر^(٤)، عن أبيه، أن عليًّا كان يشرب وهو قائم.

(١) (ص ٣١).

(٢) (ص ٢٨).

(٣) في "المصنف" (٢٤٤٦٣).

(٤) هو: ابن محمد بن علي بن الحسين، المعروف بالصادق.

وهذا سند ضعيف؛ لأن محمد بن علي بن الحسين المعروف بالباقي لم يسمع من جده عليؑ؛ لأنه ولد سنة ست وخمسين للهجرة أو بعدها، أي بعد وفاة عليؑ بست عشرة سنة أو أكثر^(١).

٢ - قال ابن أبي شيبة في "المصنف" أيضًا^(٢): حدثنا ابن عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: أخبرني من رأى عليًّا بالكوفة يشرب قائمًا. وهذا سند ضعيف لإبهام شيخ مجاهد.

٣ - قال البخاري في "التاريخ الكبير"^(٣): سليمان بن يسار صاحب المقصورة المدنى، روى عنه ابن بلال وابن أبي ذئب، وقال إسحاق: أنا عيسى ابن يونس؛ سمع ابن يسار المكفوف المدنى؛ سمع محمد بن عمر بن علي، عن أبيه: رأى عليًّا يشرب قائمًا.

ومنه ضعيف؛ لجهالة حال سليمان بن يسار المدنى، المكفوف، صاحب المقصورة، فقد ذكره البخاري في الموضع السابق، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"^(٤)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٥)، وروى عنه ابن أبي ذئب، وسليمان بن بلال، وعيسى بن يونس.

(١) انظر "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص ١٨٦ - ١٨٥)، و"تهذيب الكمال" (٢٦/١٤١).

(٢) (٢٤٤٧٥).

(٣) (٤٢/٤ رقم ١٩٠٢).

(٤) (١٤٩/٤ رقم ٦٤٤).

(٥) (٣٩٤/٦).

٤- وقال البخاري أيضاً^(١): يحيى بن قيس، عن سعيد بن المسيب. قال يحيى بن بكر: نا ميمون بن يحيى بن مسلم الأشجع، عن أبيه، عن يحيى ابن قيس، عن أبي المولى، فقال مرّة: سمعت أبا المولى مولى علي بن أبي طالب: رأى علياً يشرب قائماً.

وستنده ضعيف، فأبو المولى مولى علي بن أبي طالب ﷺ: مجهول؛ ذكره البخاري في "الكتني"^(٢)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"^(٣)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وحكم عليه الذهبي^(٤) بأنه لا يعرف.

ويحيى بن قيس مجهول الحال؛ ذكره البخاري في الموضع السابق، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"^(٥)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في "الثقة"^(٦).

وبعض هذه الطرق ضعيفة كما مرّ، لكن تشهد لها الطرق الصحيحة الأخرى، فشرب علي ﷺ قائماً صحيح عنه بلا ريب، والله أعلم.

(١) في "التاريخ الكبير" (٨/٢٩٩ رقم ٣٠٧٨).

(٢) (٧١٩).

(٣) (٤٤٧ رقم ٢٢٧٢).

(٤) في "الميزان" (٦٤٨).

(٥) (١٨٢ رقم ٧٥٣).

(٦) (٧/٦٠٨-٦٠٩).

رابعاً وخامساً: عائشة وسعد بن أبي وقاص :

روى الإمام مالك^(١) عن ابن شهاب: أن عائشة أم المؤمنين وسعد ابن أبي وقاص كانا لا يربان بشرب الإنسان وهو قائم بأساً.

وسعنده ضعيف، لأن الزهري لم يسمع من سعد بن أبي وقاص وعائشة ، فقد اختلف في سنة ولادته، فمنهم من قال: ولد سنة خمسين للهجرة - وهي السنة التي توفي فيها سعد بن أبي وقاص - ومنهم من قال: ولد سنة ثمان وخمسين للهجرة - وهي السنة التي ماتت فيها عائشة ، ومنهم من قال بين هذين التاريفين^(٢).

وله عن سعد بن أبي وقاص طريق آخر:

قال عباس الدوري^(٣): حدثنا يحيى^(٤)؛ قال: حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي، عن عبد الله بن بُدَيْل، عن الزهري، عن عباد بن تميم، عن عمّه^(٥)؛ قال: رأيت سعداً يشرب قائمًا.

وسنده ضعيف؛ تفرد به عن الزهري: عبد الله بن بُدَيْل بن ورقاء

(١) في "الموطأ" (٩٢٦/٢) رقم (٩٢٦). وأخرجه عبد الرزاق في "جامع معمر" الملحق بـ"المصنف" (١٩٥٩١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٦٤) (٢٤٤٦٤)، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه البهقي في "سننه" (٧/٢٨٣).

(٢) انظر "تهدیب الکمال" للزمی (٢٦/٢٦) رقم (٤٤٠-٤٤١).

(٣) في "تاریخ ابن معین" (٣/١٤) رقم (٥٥).

(٤) هو: ابن معین.

(٥) هو: عبد الله بن زید بن عاصم.

الخزاعي، المكيّ، وهو صدوق ينطئ كما في "التقريب"^(١).

سادساً: عبد الله بن عمر :

تقدم^(٢) ذكر حديثه برقم(٤) من أحاديث الإباحة، وفيه: كنا نشرب ونحن قيام، ونأكل ونحن نمشي؛ على عهد رسول الله ﷺ.

وأما ما جاء موقعاً عليه ﷺ صراحةً، فله عنه سبع طرق:

١ - رواه مالك في "الموطأ"^(٣) عن أبي جعفر القارئ أنه قال:رأيت عبد الله بن عمر يشرب قائماً.

وهذا سند صحيح، فأبو جعفر القارئ المدنى، المخزومي، مولاهم: ثقة، وهو مشهور بكنيته، وأما اسمه فمختلف فيه؛ قيل: اسمه يزيد بن القعقاع، وقيل: جنديب بن فيروز، وقيل: فيروز^(٤).

٢ - قال أبو بكر بن أبي شيبة^(٥): حدثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن مسلم، قال: رأيت ابن عمر يشرب قائماً.
وهذا سند صحيح.

فمسلم هذا هو: ابن يسار البصري، نزيل مكة، أبو عبد الله الفقيه،

(١) (٣٢٢٤).

(٢) (ص ٤١).

(٣) (٩٢٦/٢ رقم ١٦٥٣).

(٤) انظر "تقريب التهذيب" (٨٠٢١)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/٣٣) (٢٠٠-٢٠٢).

(٥) في "المصنف" (٢٤٤٦١).

ويقال له: مسلم سُكّرة، ومسلم المُضيّع - لأنّه كان يُسرج المسجد - وهو ثقة عابد^(١).

وعمرٌ هو: ابن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي، مولاهٌ، وهو ثقة ثبت^(٢).

وشيخ ابن أبي شيبة: سفيان بن عيينة إمام مشهور، وثقة حافظ فقيه حجة، وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار^(٣).

٣- قال البيهقي^(٤): أخبرنا أبو زكريا يحيى بن إبراهيم المزكي؛ نا أبو العباس محمد بن يعقوب؛ نا بحر بن نصر؛ نا ابن وهب؛ حدثني عمر ابن محمد: أن سليمان بن مهران حَدَّثَهُ، عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال: أما أنا فأأكل قائمًا، وأشرب قائمًا.

وسنده ضعيف؛ فسلیمان بن مهران هو: الأعمش، وهو ثقة حافظ عارف بالقراءات وَرَعَ، لكنه يدلّس^(٥)، ولم يصرح بالسماع هنا من مجاهد، وروايته عن مجاهد الغالب عليها التدليس؛ قال أبو حاتم الرازي^(٦): «إن الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروى عن مجاهد مدلّس».

(١) كما في "تقريب التهذيب" (٦٦٥٢)، وانظر "تهذيب الكمال" (٢٧/٥٥١-٥٥٤).

(٢) كما في "تقريب التهذيب" (٥٠٢٤).

(٣) انظر "تهذيب الكمال" (١١/١٧٧-١٩٦ رقم ٢٤١٣)، و"تقريب التهذيب" (٢٤٥١).

(٤) في "سننه" (٧/٢٨٣).

(٥) كما في "التقريب" (٢٦١٥).

(٦) في "العلل" لابنه عبد الرحمن (٢١١٩).

٤ - قال الطحاوي^(١): حدثنا محمد بن خزيمة؛ قال: ثنا حجاج^(٢)؛

قال: ثنا حاد^(٣)، عن عبد الله بن عثمان بن خُثيم، عن علي بن عبد الله البارقي؛

قال: ناولت ابن عمر إِدَاؤَةً، فشرب منها قائمًا؛ منْ فِيهَا.

وسنده ضعيف؛ فيه علي بن عبد الله البارقي، الأَزدي، وهو صدوق

ربما خطأً؛ كما في "التفريغ"^(٤).

٥ - قال أبو بكر بن أبي شيبة^(٥): حدثنا شريك^(٦)، عن سالم^(٧)، عن

سعيد بن المسيب، عن ابن عمر: أنه شرب من قربة وهو قائم.

وسنده ضعيف؛ فيه شريك بن عبد الله النَّخعي، القاضي، وتقديم^(٨) أنه

صادق يخطئ كثيراً.

٦ - قال ابن أبي شيبة أيضًا^(٩): حدثنا شريك، عن عاصم، عن عبد الله

ابن عامر^(١٠): أنه رأى ابن عمر يشرب قائمًا.

(١) في "شرح معاني الآثار" (٤ / ٢٧٦).

(٢) هو: ابن منهال.

(٣) هو: ابن سلمة.

(٤) (٤٧٦٢).

(٥) في "المصنف" (٢٤٤٦٥).

(٦) هو: ابن عبد الله النَّخعي.

(٧) هو: ابن عبد الله بن عمر.

(٨) (ص ٣٥).

(٩) في "المصنف" (٢٤٤٦٧).

(١٠) هو: ابن ربيعة.

وستنه ضعيف؛ فيه شريك المذكور في الإسناد السابق، وفيه أيضاً: عاصم، وهو: ابن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، العدوبي، المدنى، وهو ضعيف^(١).

٧- قال ابن أبي شيبة أيضاً^(٢): حدثنا محمد بن فضيل، عن الحسن ابن الحكم، عن الحُرُّ بن صَيَّاح؛ قال: سأله رجل ابن عمر، فقال: ما ترى في الشرب قائماً؟ فقال: ابن عمر: إني أشرب وأنا قائم، وآكل وأنا أمشي. وستنه ضعيف؛ فيه الحسن بن الحكم النَّخْعَى أبو الحكم الكوفي، وهو صدوق، لكنه يخطئ^(٣).

فهذه الطرق يتقوى بعضها ببعض، وبعضها صحيح لذاته، فثبتت الشرب قائماً من فعل ابن عمر لا شك فيه.

(١) كما في "الترقية" (٣٠٦٥).

(٢) (٢٤٤٧٢).

(٣) كما في "الترقية" (١٢٢٩).

سابعاً: عبد الله بن الزبير :

أخرج حديثه الإمام مالك^(١) عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه: أنه كان يشرب قائماً.

وسنده صحيح.

فعامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام، الأستدي، المدنى: ثقة عابد^(٢).
ومن طريق الإمام مالك أخرجه الطحاوى في "شرح معانى الآثار"^(٣).

ثامناً: أبو بكره :

واسمها: نعيم بن الحارث.

وأما حديثه: فذكره البيهقي في "سننه"^(٤)، فقال: «ورويتنا عن أبي بكرة أنه كان يشرب قائماً»، ولم يسنده، ولم أجده مسندًا.
وانظر الأثر الآتى.

(١) في "الموطأ" (٩٢٦/٢) رقم (١٦٥٤).

(٢) "القریب" (٣٠٩٩).

(٣) (٢٧٦/٤).

(٤) (٢٨٣/٧).

تاسعًا: أبو بكر الصديق :

وَحْقُهُ التَّقْدِيم ﷺ، وَإِنَّا أَخْرَتْهُ لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ مِنْ أَخْرَجَهُ عَنْهُ، وَيُغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّهُ وَهُمْ بِسَبِّبِ اشْتِبَاهِ اسْمِهِ بِاسْمِ أَبِي بَكْرَةِ الْمَذْكُورِ فِي الْأَثْرِ السَّابِقِ؛ فِي قَوْلِ الْبَيْهَقِيِّ: «وَرَوَيْنَا عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ قَائِمًا»، وَيُظَهِّرُ أَنَّ الْقَرْطَبِيَّ وَقَفَ عَلَى هَذَا الْعَزْوِ مُصَحَّحًا، فَنَسَبَهُ^(١) لِأَبِي بَكْر ﷺ، وَكَذَا صَنَعَ الزَّرْقَانِيُّ^(٢)، غَيْرَ أَنَّ أَفَادَ بِذِكْرِ الرَّاوِيِّ عَنْهُ، فَقَالَ: «وَقَالَ جَبِيرُ بْنُ مَطْعَمٍ: رَأَيْتُ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ يَشْرَبُ قَائِمًا»، وَالْبَيْهَقِيُّ لَمْ يَذْكُرِ الرَّاوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، فَهَذَا النَّقْلُ مِنَ الزَّرْقَانِيِّ يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ هَنَاكَ مِنْ ذِكْرِهِ غَيْرَ الْبَيْهَقِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي "الْفَهْمِ" (٥/٢٨٥)، وَسِيَّاتِي (ص٨٤-٨٥).

(٢) فِي "حَاشِيَتِهِ" (٤/٣٧٣-٣٧٢).

أقوال العلماء في حكم الشرب قائماً

تبين لنا بعد النظر في الأحاديث والآثار المتقدمة أنها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أحاديث النهي عن الشرب قائماً، وجملة منها صحيحة، والنهي يقتضي التحرير كما هو معلوم، إلا أن يصرفه صارف.

القسم الثاني: أحاديث إباحة الشرب قائماً، وهي الأكثر، وجملة منها صحيحة أيضاً.

وظاهر هذه الأحاديث التعارض، ولهذا اختلف العلماء في حكم الشرب قائماً بسبب موقفهم من هذا التعارض، وسلكوا في ذلك مسلكين، هما:

المسلك الأول: الترجيح.

المسلك الثاني: الجمع والتوفيق.

أولاً: أما الذين سلكوا مسلك الترجح فهما فريقان:

الفريق الأول: الذين رجعوا بدعوى النسخ، وخالفوا على قولين:

القول الأول: قول من حمل النهي على ظاهره، وقالوا بحرمة الشرب قائماً، وهم الظاهرية، ومنهم ابن حزم^(١) الذي ادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي، متمسكاً بأن الجواز على وفق الأصل، والأصل إباحة الشرب على كل حال من قيام وقعود واتكاء واضطجاع، وأحاديث النهي

(١) في "المحل" (٧/٥٢٠-٥١٩)، و"حججة الوداع" (ص ٣٢٥)، و"أحكام الأحكام" (٢/١٦٨).

مقررة لحكم الشرع، فلما صح نهي النبي ﷺ عن الشرب قائماً، كان ذلك بلا شك ناسخاً للإياحة المتقدمة، فمن ادعى الجواز بعد النهي فعليه الدليل، فمن المحال أن يعود المنسوخ ناسخاً ثم لا يبيّن النبي ﷺ ذلك.

هذا ما ذهب إليه ابن حزم، ولم يقف عليه القرطبي، حين قال^(١): «لم يضر أحدٌ من العلماء فيها علمت إلى أن هذا النهي على التحرير، وإن كان جارياً على أصول الظاهرية، إنما حلّه بعض العلماء على الكراهة»، فقد تُعَقِّبُ القرطبي^(٢) بأن ابن حزم من الظاهرية جزم بالتحrir.

القول الثاني: قول مَنْ قَرَرَ أنَّ أحاديثَ النَّهِيِّ - على تقدير ثبوتها - منسوبة بأحاديث الجواز، بقرينة عمل الخلفاء الراشدين، ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز، وإلى ذلك جَنَاحُ الأثْرِ^(٣)، وابن شاهين^(٤).

ومال إلى هذا القول أيضاً القرطبي^(٥)، ونسبة للجمهور من الصحابة ومن بعدهم، وأنهم تمسكوا في ذلك بشرب النبي ﷺ من زمزم قائماً، وكأنهم رأوا هذا الفعل منه متَّأثِّراً عن أحاديث النهي، فإنه كان في حجة الوداع، فهو ناسخٌ، ويُحَكِّمُ ذلك حُكْمُ الخلفاء الثلاثة بخلافها^(٦)، ويبعدُ أن

(١) في "المفهم" (٢٨٥ / ٥).

(٢) كما قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠ / ٨٣).

(٣) في "ناسخ الحديث ومنسخه" (ص ٢٣٠).

(٤) في "ناسخ الحديث ومنسخه" (ص ٤٣٣ - ٤٣٤).

(٥) في "المفهم" (٢٨٥ / ٥).

(٦) يعني: أبي بكر وعمر وعليؑ. أما عمر وعليؑ فتقدّم أنه صحيح عنهما، وتقدّم أيضاً أنه روی عن عثمانؑ، لكنه ضعيف، ولم أجده عن أبي بكر كمَا تقدّم (ص ٨٢).

تحفي عليهم تلك الأحاديث مع كثرة علمهم، وشدة ملازمتهم للنبي ﷺ، وتشددهم في الدين.

الفريق الثاني: الذين رجحوا أدلة الجواز على أدلة النهي بحجّة أنها أقوى وأصح وأثبت، وهذه طريقة أخرى لأبي بكر الأثرم^(١)، وأيد قوله بأن أنس بن مالك وأبا هريرة - الذين رويوا أحاديث النهي - قد جاء عندهما خلافه، وهو الجواز^(٢)، وأن ما يدلّ على وفاء أحاديث النهي: اتفاق العلماء على أنه ليس على أحد شرب قائماً أن يستقيء، وهو أحد قولي الإمام أحمد، والمشهور في مذهبة^(٣).

وقد جنح لدعوى الترجيح أيضاً جماهير المالكية^(٤)، ومنهم:

(١) في "ناصح الحديث ومنسوخه" (ص ٢٢٨-٢٣٠).

(٢) أما حديث أنس: فهو المتقدم في أحاديث الإباحة المرفوعة برقم (٦)، وفيه: أن رسول الله ﷺ شرب من القربة قائماً، وتقدم أنه حديث ضعيف.

وأما حديث أبي هريرة فقد تم في أحاديث الإباحة المرفوعة برقم (١٠)، أنه شرب من زمزم قائماً، وأنه ناول الإناء منْ شرب قائماً، وروي عنه موقعاً، وهو حديث ضعيف موقعاً ومرفوعاً.

(٣) انظر "الأداب الشرعية" (٣/١٧٤)، و"الفروع" (٥/٣٠٢) كلامها لابن مفلح، و"الإنصاف" للمرداوي (٨/٣٣٠)، و"كشف النقاب عن متن الإقانع" (٥/١٧٧)، و"شرح متنه الإرادات" (٣/٣٨) كلامها لمنصور البهوي، و"غذاء الآباب" لمحمد السفاريني (٢/١٤١).

(٤) انظر "المتنى شرح الموطأ" لأبي الوليد سليمان خلف الباقي (٧/٢٣٧)، و"عارضة الأحوذى" (٨/٧٢-٧٣)، و"شرح البخاري" لابن بطال (٦/٧٢)، و"المفہوم" للقرطبي (٥/٢٨٥-٢٨٦)، و"حاشية العدوى" (٢/٦٠٩)، و"الفواكه الدوائية" على رسالة

ابن عبد البر^(١)، والقاضي عياض^(٢)، وضعفاً أحاديث النهي، ونسباً تضعيفها للإمام مالك، ونسبة عياض للبخاري أيضاً^(٣)، وهذا ما رأه ابن بطال^(٤) بالنسبة للبخاري حين قال: «إنما رسم البخاري هذا الباب^(٥)؛ لأنَّه قد رویت عن النبي ﷺ آثار فيها كراهيَة الشرب قائماً، فلم تصح عنده، وصحت عنده أحاديث الإباحة في ذلك، وعمل بهذا الخلفاء بعد النبي ﷺ، وقال بها أئمَّةُ الفتاوى»، وتعقبه الحافظ ابن حجر^(٦) بقوله: «كذا قال! وليس بجيد، بل الذي يشبه صنيعه^(٧) أنه إذا تعارضت عنده الأحاديث لا يثبت الحكم».

وقد ذهب إلى القول بجواز الشرب قائماً مطلقاً من التابعين: سعيد ابن جبير^(٨)، وطاوس^(٩)، وزادان أبو عمر الكندي^(١٠)، وإبراهيم بن يزيد

ابن أبي زيد القيرزي "لأحمد بن غنيم الفراوي" (٢/٣١٩).

(١) في "الاستذكار" (٢٦/٢٦)، وذكر العيني في "عمدة القاري" (٢١/١٩٣) قول من ضعف أحاديث النهي عن الشرب قائماً، ثم قال: «قاله جماعة من المالكية، منهم أبو عمر بن عبد البر، وفيه نظر».

(٢) في "الإكمال" (٦/٤٩١)، وتقدم نقله عنه (ص ١٣-١٤).

(٣) تقدم (ص ١٥-١٦) الرد على دعوى أن الإمام مالكاً والبخاري ضعفاً أحاديث النهي.

(٤) في "شرح صحيح البخاري" (٦/٧٢).

(٥) يعني قول البخاري: «باب الشرب قائماً».

(٦) في "فتح الباري" (١٠/٨١).

(٧) يعني: صنيع البخاري.

(٨) كما في "مصنف ابن أبي شيبة" (٢٤٤٧٤ و ٢٤٤٧٨).

(٩) كما في المرجع السابق (٢٤٤٧٤).

(١٠) المرجع السابق (٢٤٤٧١).

التَّنَخُّعِي^(١)، لكنه كرهه لداء يأخذ البطن^(٢)، لا لأنَّه منهي عنه شرعاً فيما يظهر، وحكي القول بالجواز أيضًا عن سالم بن عبد الله بن عمر، وعامر الشعبي، وفي إسنادهما لين^(٣).

وقال أبو الوليد الباقي^(٤): «قَالَ مَالِكٌ وَلَا بَأْسَ بِالشُّرْبِ قَائِمًا»، ولم أجد من نقله عن الإمام مالك سواه، وأخشى أن يكون فهمه من طريقة مالك في إخراج أحاديث الإباحة في "موطنه"، فعَبَّرَ بمعنى مافهمه.

ثانيةً: الذين سلكوا مسلك الجمع بين الأدلة: وانقسموا إلى أربعة أقسام:

١) قالت طائفة: إن النهي عن الشرب قائماً ليس نهي تحرير، ولكنه مخافة الضرر^(٥)، والأمر بالقعود أمر إرشاد طبقي لاشرعى؛ لأن في الشرب

(١) المرجع السابق (٢٤٤٦٩ و٢٤٤٨٤)، و"شرح معاني الآثار" (٤/٢٧٤ و٢٧٦).

للطحاوي.

(٢) كما سيأتي قريباً.

(٣) رواه ابن أبي شيبة أيضًا (٢٤٤٦٨) من طريق عباد بن منصور؛ قال: لقد رأيت سالماً يشرب وهو قائم.

وعباد بن منصور التاجي صدوق، إلا أنه تغير في آخر عمره؛ كما في "التفريغ" (٣١٤٢).

ورواه أيضًا (٢٤٤٧٠) من طريق مجالد؛ قال: رأيت الشعبي يشرب قائماً وقاعدًا، وقد روي عنه أنه كرهه لأنَّه داء كما سيأتي قريباً.

ومجالد بن سعيد الهمданى ليس بالقوى؛ تغير في آخر عمره؛ كما في "التفريغ" (٦٤٧٨).

(٤) في "المتنقى" (٧/٢٣٧).

(٥) ذكر ابن العربي في "عارضة الأحوذى" (٨/٧٢-٧٣) بأن النهي عن الشرب قائماً ليس بنهي تشريع، وإنما هو نهي تطلب.

فائماً أضراراً كثيرة، تحدث ابن القيم عن بعضها فقال^(١): «للشرب قائماً آفات عديدة، منها: أنه لا يحصل به الرُّيُّ التَّامُ، ولا يستقرُ في المعدة حتى يقسمه الكبد على الأعضاء، وينزل بسرعة وحدة إلى المعدة، فيخشى منه أن يبرد حرارتها ويشوشها، ويسرع النفوذ إلى أسفل البدن بغير تدريج، وكل هذا يضر بالشارب، وأما إذا فعله نادراً أو حاجة لم يضره»^(٢).

وقد كره الشرب قائماً من التابعين: عامر الشعبي^(٣)، وإبراهيم النخعي^(٤)؛ لأنه داء.

واختار هذا القول الطحاوي^(٥)، حين روى أحاديث النهي، ثم أتبعها بأحاديث الإباحة، ثم ذكر أن النهي لما يخالف منه من الضرر وحدوث الداء لا غير ذلك، وأن رسول الله ﷺ أراد بذلك النهي: الإشفاق على أمته، وأمره إياهم بما فيه صلاحهم في دينهم ودنياهم.

وذكره البيهقي وجهاً آخر من وجوه الجمع بين الأخبار، فقال^(٦): «يحتمل أن يكون النهي عن الشراب قائماً على الاختيار والأدب في الشرب قاعداً، أو لما فيه من الداء فيما زعم أهل الطب، وخصوصاً لمن كانت في

(١) في "زاد المعاد" (٤/٢٢٩).

(٢) انظر أيضاً "المفهم" (٥/٢٨٥-٢٨٦).

(٣) كما في "شرح معاني الآثار" للطحاوي (٤/٢٧٤).

(٤) كما في "مصنف ابن أبي شيبة" (٤٤٤٨).

(٥) في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٧٤ و٢٧٦)، ونحوه في "مشكل الآثار" (٥/٣٤٧).

(٦) في "شعب الإيمان" (١٠/٥٢٥).

أسفله عِلَّة يشكونها من برد، أو رطوبة، لا على التحريرم».

وهو قول آخر مال إليه المازري^(١)، وقال: «وعلى هذا الثاني يحمل قوله: «فمن نسي فليستقي»^(٢)، على أن ذلك يحرك خلطًا يكون القيء دواعه، ويعيده قول النخعي^(٣): إنما نهي عن ذلك لداء البطن»^(٤).

٢) وقالت طائفة: إن النهي مخصوص بما سوى زمم وفضل الوضوء، وهو قول بعض الحنفية^(٥)، ويوضحه قول علي القاري^(٦) - بعد أن ذكر حديث علي في الوضوء، وشربه فضل وضوئه -: «وهذا الحديث يرد زعم من أثبت النسخ في الشرب قائماً؛ لأنه فعل ذلك بالكوفة. قال ابن الملك: إن قلت: ما ذُكِر عن علي عنه يدل على أن الشرب قائماً لم ينسخ، قلت: يجوز خفاء النهي عن علي، والأولى أن يقال: النهي عنه: الشرب الذي

(١) في الموضع السابق من "المعلم".

(٢) هذا أحد ألفاظ حديث أبي هريرة المتقدم في أدلة الحظر (ص ٢٦).

(٣) تقدم تخرجه قريباً.

(٤) انظر أيضاً "عارض الأحوذى" لابن العربي (٨/٧٥-٧٧)، و"المفهم" للقرطبي (٥/٢٨٦-٢٨٥)، و"الأداب الشرعية" لابن مفلح (٣/١٦٠)، و"فتح الباري" لابن حجر (١٤٢/٨٤)، و"غذاء الألباب" للسفاريني (٢/١٤٣-١٤٢).

(٥) انظر "الفتاوى الهندية" (١/٨)، و(٥/٣٤١)، و"حاشية ابن عابدين" (١/١٢٩-١٣٠)، و"تبين الحقائق" (١/٧٧)، و"البحر الرائق" (٣٠/١)، و"الدر المختار" (١/١٢٩)، و"بدائع الصنائع" (١/٢٣)، و"حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح" (١/٥١)، و"شرح فتح القدير" (١/٣٦)، و"نور الإيضاح" (١/١٩)، و"جمع الأنهى" (١/٣٠).

(٦) في "مرقة المفاتيح" (٨/١٦٦-١٦٥).

يتخذه الناس عادة. اهـ. ويمكن الجمع أيضًا بأنه لم يثبت النهي عند علي كرم الله وجهه، أو النهي عنده ليس على إطلاقه؛ فإنه مخصوص بباء زمزم، وشرب فضل الوضوء؛ كما ذكره بعض علمائنا، وجعلوا القيام فيها مستحبًا، وكراهوه في غيرهما، إلا إذا كان ضرورة، ولعل وجه تخصيصها: أن المطلوب في ماء زمزم التَّضَلُّعُ ووصول بركته إلى جميع الأعضاء، وكذا فضل الوضوء، مع إفادة الجمع بين طهارة الظاهر والباطن، وكلامًا حال القيام أعمُ، وبالنفع أَكْمَنُ».

(٣) الجمع بين الخبرين بضربي من التأويل:

أ - فمنهم من حَصَّ النهي بالشرب ماشيًا؛ قال أبو الفرج الشقفي^(١): «والمراد بالقيام هنا: المشي، يقال: قام في الأمر: إذا مشى فيه، و: قمت في حاجتي: إذا سعيت فيها وقضيتها، ومنه قوله تعالى: «إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا»^(٢)، أي: مواطِبًا بالمشي عليه».

ب - ومنهم من حمل النهي على من لم يسمّ عند شربه، وإليه جنح الطحاوي في بعض أقواله^(٣).

ج - ومنهم من حل النهي على من انصرف ليأتي أصحابه بباء، فبادر بشربه قائمًا قبلهم استبدادًا به، وخروجاً عن الأحسن من كون سامي القوم

(١) كما في "فتح الباري" (١٠/٨٤)، ونقل العيني في "عدمة القاري" (٢١/١٩٣) عن ابن التين نحوه.

(٢) الآية (٧٥) من سورة آل عمران.

(٣) حكاه عنه الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٠/٨٤)، وتقدم أنه ذهب أيضًا إلى حل النهي على الضرر، وأن الأمر بالقعود أمر إرشاد طبي.

آخرهم شرِّيَا، وهذا القول حكاهُ الْمَازَرِي^(١) عن بعض شيوخه، ولم يُسمِّيه، والظاهر أنه يعني أبا الوليد البابجي، فإنه قال^(٢): «وَلَوْ صَحَّ الْحَدِيثُ لَجَازَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى عَنْ إِنَاءِ شَرَابٍ لَهُ وَلَا صَحَابِهِ؛ أَنْ يَدَأْ بِشُرْبِهِ قَائِمًا قَبْلَ أَنْ يَجِلِّسَ، وَلَوْ أَسْهَمَ فِيهِ، وَيَكُونُ آخِرُهُمْ شُرِّيَا إِنْ كَانَ سَاقِيَهُمْ».

٤) القول بأن الشرب قائمًا يباح للحاجة، فهو مستثنى من النهي، وأما مع عدم الحاجة فيكره، وهذا نقله ابن العربي^(٣) عن أهل الفطنة، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤)، وتابعه تلميذه ابن القيم^(٥)، وفضل في ذلك شيخ الإسلام حين قال^(٦): «وأما الشرب قائمًا: فقد جاءت أحاديث صحيحة بالنهي، وأحاديث صحيحة بالرخصة، ولهذا تنازع العلماء فيه، وذُكر فيه روایتان عن أحد. ولكن الجمع بين الأحاديث: أن تحمل الرخصة على حال العذر...»، ثم ذكر بعض أحاديث النهي، وبعض أحاديث الإباحة، ومنها حديث ابن عباس في شربه قائمًا من زمزم، ثم قال: «هذا كان في الحج، والناس هناك يطوفون ويشربون من زمزم ويستقون ويسألونه، ولم يكن موضع قعود، مع أن هذا كان قبل موته بقليل، فيكون

(١) في "المعلم" (٦٨/٣).

(٢) في "المستقى" (٢٣٧/٧).

(٣) في "عارضه الأحوذى" (٧٥-٧٢/٨).

(٤) في "الفتاوى" (٣٢/٣٩-٢٠٩ و ٢١٠-٢٠٩).

(٥) في "زاد المعاد" (١٤٩/١)، و (٢٧٨/٢)، و (٤/٢٢٩)، و "تهذيب السنن" (٥/٢٨١-٢٨٢).

(٦) في "الفتاوى" (٣٢/٢٠٩-٢١٠).

هذا ونحوه مستثنى من ذلك النهي، وهذا جاري عن أحوال الشريعة: أن النهي عنه يباح عند الحاجة، بل ما هو أشد من هذا يباح عند الحاجة، بل المحرمات التي حرم أكلها وشربها كالميتة والدم تباح للضرورة».

٥) القول بأن النهي مكروه كراهة تنزيه، والفعل لبيان الجواز^(١)، فتحمل أحاديث النهي على استحباب الشرب قاعداً، والحدث على ما هو أولى وأكمل، وأحاديث شربه ﷺ قائمًا على الجواز، وهو قول جماهير أهل العلم، ومنهم العيني^(٢) من الحنفية، والمازري^(٣) من المالكية، وبه يقول ابن جرير الطبرى^(٤)، وهو قول جهور الشافعية^(٥)، ومنهم الخطأبى^(٦)، والبغوى^(٧)، والنبوى^(٨)، وابن حجر^(٩)، ويقرب منه قول

(١) يعني: مع الكراهة. انظر "غذاء الألباب" (٢/١٤١-١٤٢).

(٢) في "عدمة القاري" (١٩٣/٢١).

(٣) في "العلم" (٣/٦٨).

(٤) كما في "شرح صحيح البخاري" لابن بطال (٦/٧٢).

(٥) انظر "البهجة الوردية" وشرحها "الغرر البهية" لزكريا الأنصارى (٤/٢١٤)، وـ"تحفة المحجاج شرح المنهاج" لابن حجر الهيثمى (٧/٤٣٨)، وـ"روضۃ الطالب" وشرحه "أسنى الطالب" للسیوطى (٣/٢٢٨)، وـ"معنی المحجاج" للخطيب محمد الشربیني (٤/٤١)، وـ"حاشية الجمل" لسلیمان بن منصور الجمل (١/٣٦) و(٤/٢٧٨).

(٦) في "معالم السنن" (٥/٢٨١-٢٨٢).

(٧) في "شرح السنة" (١١/٣٨١)؛ حين قال: «وهذا النهي نهي أدب وإرفاق؛ ليكونتناوله على سكون وطمأنينة، فيكون أبعد من أن يكون منه فساد».

(٨) في "شرح مسلم" (١٣/١٩٥).

(٩) في "فتح الباري" (١٠/٨٤).

البيهقي^(١): «وهذا النهي الذي ورد فيها ذكرنا من الأخبار، إما أن يكون نهي تنزية، أو نهي تحريم، ثم صار منسوخاً»، وهو ظاهر قول ابن العربي من المالكية^(٢).

(١) في "سته" (٢٨٢/٧).

(٢) كما في "عارضه الأحوذى" (٧٥-٧٢/٨).

الترجيح

بعد عرض الأقوال السابقة؛ يظهر - والله أعلم - أن الراجح هو القول الأخير، وهو: أن النهي للتنزيه، والفعل لبيان الجواز، وإنما رجحناه لأمور:

- ١- لأن فيه إعمالاً لجميع النصوص، ولا يترب عليه إهداً لشيء منها، والأخذ بجميع السنة أولى من إهداه بعضها بلا برهان.

- ٢- لأنه الذي عليه عمل أكثر الصحابة المتقول عنهم ذلك، ومنهم بعض الخلفاء الراشدين الذين أمرنا رسول الله ﷺ باتباع سنتهم؛ بقوله: «عليكم بستي، وسنة الخلفاء المهدىين الراشدين، تمسكوا بها، وعَضُوا عليها بالتوأجد، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلاله»^(١)، وإن كان ذلك مرويّاً عن جميع الخلفاء، إلا أن البحث لم يسعف في إثباته - كما تقدم - إلا عن عمر وعليه ﷺ.

- ٣- لأنه قول أكثر التابعين وجمهور الأئمة.

- ٤- لأن كل قول من الأقوال الأخرى عليه اعترافات كما سيأتي.
- ٥- لأنه كما قال الحافظ ابن حجر: «أحسن المسالك وأسلمها وأبعدها من الاعتراض، وقد أشار الأثر إلى ذلك أحيرًا، فقال: إن ثبتت الكراهة

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٤٦٠٧)، والترمذى (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢ و٤٣ و٤٤)، وابن حبان في "صححه" (٥)، وقال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح»، وصححه الحاكم، وأطال الكلام عليه في "المستدرك" (١/٩٥-٩٧)، وابن رجب في شرحه له في "جامع العلوم والحكم" (ص ٢٥٩-٢٥٦ / الحديث الثامن والعشرون).

ُحملت على الإرشاد والتأديب، لا على التحرير، وبذلك جزم الطبرى، وأيدَه بأنه لو كان جائزًا ثم حَرَمَه، أو كان حرامًا، ثم جَوَزَه؛ لِبَنَ النَّبِيَّ ﷺ ذلك بياناً واضحاً، فلما تعارضت الأخبار بذلك، جعنا بينها بهذا».

وقال النووي^(١): «هذه الأحاديث أشكال معناها على بعض العلماء، حتى قال فيها أقوالاً باطلة، وزاد حتى تجاسر، ورما م أن يُضَعَّفَ بعضها، وادعى فيها دعاوى باطلة، لاغرض لنا في ذكرها، ولا وجه لإشاعة الأباطيل والغلطات في تفسير السنن، بل نذكر الصواب، ويشار إلى التحذير من الاغترار بما خالقه، وليس في هذه الأحاديث بحمد الله تعالى إشكال، ولا فيها ضعف، بل كلها صحيحة، والصواب فيها: أن النهي فيها محمول على كراهة التنزيه، وأما شريه ﷺ قائمًا فيبيان للجواز، فلا إشكال ولا تعارض، وهذا الذي ذكرناه يتعين المصير إليه، وأما من زعم نسخاً أو غيره فقد غلط غلطاً فاحشاً، وكيف يُصار إلى النسخ مع إمكان الجمع بين الأحاديث لو ثبت التاريخ، وأنى له بذلك، والله أعلم».

(١) في "شرح على صحيح مسلم" (١٣/١٩٥).

ذكر الجواب على الأقوال الأخرى

١ - أما من قال بالنسخ - سواء لأدلة النهي، أو الإباحة - فقوله غير وجيه؛ لأمرين:

أحدهما: أن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع بين الأدلة، والجمع هنا ممكن.

والآخر: أن النسخ لا يقال به إلا إذا علم التاريخ، وليس هنا ما يدل على أن أدلة النهي متاخرة، أو العكس، ويدل على ذلك تناقض القائلين بالنسخ، فمنهم من يرى نسخ أدلة النهي، ومنهم من يرى نسخ أدلة الإباحة^(١).

٢ - وأما من رجح أدلة الجواز على أدلة الكراهة لكونها أصح وأثبت، فهذه الطريقة أيضاً لا يصار إليها إلا إذا تعذر الجمع بوجه من الوجوه^(٢)، لأن فيها إهداً للنصوص شرعية صحيحة ثابتة في أصول السنة، بل وفي ثانية الكتب صحة بعد كتاب الله.

٣ - وأما قول من قال: إن النهي للضرورة وهو أمر إرشاد طبي لا شرعي، فلا يخفى ما فيه من البعد، وهو قول يفتقر إلى دليل، ولم يستدل القائل به إلا بقول الشعبي والنخعي، ومع أن قولهما ليس بحججة، فلا يفهم

(١) وفي هذا يقول أبو عمر بن عبد البر: «الأصل الإباحة حتى يرد النهي من وجه لا معارض له، فإذا تعارضت الآثار سقطت، والأصل ثابت في الإباحة حتى يصح الأمر أو النهي بما لا مدفع فيه، وبالله التوفيق».

(٢) انظر "منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث" للدكتور محمد السوسي (ص ٥٧ - ٧٨ و ٣٥١ و ٨٦ - ١٢٢).

منه أيضاً ما ذهب إليه القائلون، وكلنا يسلم بأن الأوامر والنواهي إنما شرعها الله سبحانه لصلاحة البشر، فإذا أطمعنا الله على حكمة من حكم التشريع في حادثة ما أو قضية، فلا يعني ذلك إحاطتنا بجميع الحكم الأخرى، والحكم إنما يدور مع العلة، وليس مع الحكمة، والحاصل أن النصوص الشرعية لا تُطل بمثل هذه الدعاوى.

٤ - وأما قول بعض الحنفية: إن النهي مخصوص بما سوى زمم وفضل الوضوء، فيلزمهم دليل التخصيص ولا مخصوص، وتتفقشه الأدلة الأخرى؛ كالشرب من فم القربة قائماً، وفعل الصحابة ﷺ، ولذا فقد نقض هذه الدعوى أحد الحنفية أنفسهم، وهو صاحب "أوجز المسالك"^(١)؛ حين قال بعد أن ذكر هذا القول: «وينخدشة: حديث شرب النبي ﷺ قائماً من فم القربة، فإنه داخل فيها سواها».

٥ - وأما من جمع بين النصوص بضرب من التأويل، فالتأويل لا يصار إليه إلا إذا تعدد حل النص على ظاهره، وليس هذا كذلك.

٦ - وأما قول من قال: إن الشرب قائماً يباح للحاجة، فهو أول الأقوال بعد القول الذي رجحناه، لكن يعكر عليه بعض النصوص التي لا يظهر منها حاجة، كشربه ﷺ فضل وضوئه قائماً كما أخبر بذلك و فعله على ﷺ، إذ لا حاجة هنا: وكذا تطبيق الصحابة وفتواهم بذلك، فلم نجد النقل عن أحد منهم بما يفيد أن ذلك كان لحاجة، أو أنه قيد فتواه بها، والله أعلم.

الفهرس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس المراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

الصفحة	رقم الآية	نص الآية
		سورة آل عمران
٥	١٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلِيْسَلَمُ﴾
٥	٨٥	﴿وَمَنْ يَتَنَعَّ غَيْرُ الْإِسْلَمِ وَبَنَآ فَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ﴾
٨٩	٧٥	﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾

فهرس الأحاديث والآثار

الراوي الصفحة	نص الحديث
سلمان ٦	أجل ! إنه ثنا أن يستنجي أحدهنا بيمنيه
سلمان ٦	أجل ! لقد ثنا أن نستقبل القبلة لغائط
مجاحد ٧٤	أخبرني من رأى علّيًّا بالكوفة يشرب قائمًا
عبد الله بن أنيس ٥٣	اختُبِثْ فَمِ الْإِدَاءَ
ابن عمر (قوله) ٧٨	أَمَا أَنَا فَأَكَلُ قَائِمًا، وَأَشْرَبُ قَائِمًا
الحضرمي ٣٠	إِنْ اسْتَطَعْتُ أَنْ تَقِيهَ فَقَهْ
أنس ٥٢	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَتَى بِلَبْنِ قَدْشِيبَ بِهِمَاءَ
عبد الله بن أنيس ٥٣	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ دَعَا بِإِدَاؤِهِ يَوْمَ أَحَدٍ
الحضرمي ٣٠	إِنْ رَسُولَ اللَّهِ زَجَرَ عَنِ النَّفْخِ فِي الشَّرَابِ
أبو سعيد ٢٣	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ زَجَرَهُ عَنِ ذَلِكِ
أبو سعيد ٢٤	إِنْ رَسُولَ اللَّهِ نَهَايِي أَنْ أَشْرَبَ قَائِمًا
أبو سعيد ١٩	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا
أم سليم ٤٨	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ دَخَلَ عَلَيْهَا وَفِي بَيْتِهِ قُرْبَةً مَعْلَقَةً
أنس ٥٠	أَنَّ النَّبِيَّ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سُلَيْمَ، وَفِي الْبَيْتِ قُرْبَةً مَعْلَقَةً
عائشة ٥٤	أَنَّ النَّبِيَّ دَخَلَ عَلَى امْرَأَةٍ مِّنَ الْأَنْصَارِ وَفِي الْبَيْتِ قُرْبَةً

أن النبي ﷺ زَجَرَ عن ذاك أبو سعيد ٢٣

أن النبي ﷺ زجر عن الشرب قائماً أبو سعيد ١٩، ١١

أن النبي ﷺ شرب قائماً أنس ٥١

أن النبي ﷺ كان يشرب قائماً سعد ٦٠

أن النبي ﷺ نهى عن الشرب قائماً الجارود بن المعل ٢٥

إن شربت قائماً فقد رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائماً علي ٣٢

إن طول صلاة الرجل، وقصر خطبته مكثة من فقهه عمار ١٦

أن عائشة أم المؤمنين وسعد بن أبي وقاص كانوا لا يربان

بشرب الإنسان وهو قائم بأسا ابن شهاب ٧٦

أن علي بن أبي طالب ﷺ شرب قائماً زاذان ٣٣

أن علياً كان يشرب وهو قائم محمد الباقر ٧٣

أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان

رضي الله عنهم أجمعين كانوا يشربون قياماً مالك، أخبره مخبر ٧١

أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان

كانوا يشربون قياماً مالك (بلاغاً) ٧١

إن ناساً يكرهون الشرب قياماً علي (قوله) ٣١

أنه رأى ابن عمر يشرب قائماً عبد الله بن عامر ٧٩

أنه رأى النبي ﷺ يشرب من هذا البئر قائماً أبو هريرة ٦٥

أنه شرب من قربة وهو قائم ابن عمر (فعله) ٧٩

أنه كان يشرب قائمًا	أبو بكرة الشفقي (فعله) ... ٨١
أنه كان يشرب قائمًا	عبد الله بن الزبير (فعله) ... ٨١
أنه نهى أن يشرب الرجل قائمًا	أنس ... ١١
إني أشرب وأنا قائم، وأكل وأنا أمشي	ابن عمر (قوله) ... ٨٠
إني رأيت رسول الله ﷺ فعل كالذى رأيتمنى فعلت ... على	٣٤
أيسْرُكَ أن يشرب معك الْهُرُّ	أبو هريرة ... ٢٩
الأيمن فالأيمن	أنس ... ٥١
أين الذين يزعمون أنه لا ينبغي لأحد أن يشرب قائمًا ... على (قوله)	٣٥
بلغني أن الرجل منكم يكره أن يشرب وهو قائم ... على (قوله)	٣٦
دخل علىَ رسول الله ﷺ ذات يوم، فشرب من قِرْبة كبšeة	٤٦
دعا علىٰ بوضوء، فُقُرِبَ له ... الحسين بن علي	٣٦
رأى علياً يشرب قائمًا	أبو المولى ... ٧٥
رأى علياً يشرب قائمًا	عمر بن علي ... ٧٤
رأيت أبو بكر الصديق يشرب قائمًا	جيير بن مطعم ... ٨٢
رأيت ابن عمر يشرب قائمًا	مسلم ... ٧٧
رأيت النبي ﷺ قام إلى قِرْبة مُعَلَّقة	عبد الله بن أنيس ... ٥٣
رأيت رسول الله ﷺ عَقَل راحلته وهي مُنَاخَة	أبو هريرة ... ٦١
رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائمًا وقاعدًا	عائشة ... ٥٦
رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائمًا	الحسين بن علي ... ٦٧

رأيت رسول الله ﷺ يصوم في السفر ويفطر عبد الله بن عمرو ٤٠

رأيت سعداً يشرب قائمًا عم عباد بن عميم ٧٦

رأيت عبد الله بن عمر يشرب قائمًا أبو جعفر القارئ ٧٧

رأيت علياً ﷺ دعاء باء ليتوضاً عبد خير ٣٥

سألت الحسن بن علي ﷺ ونحن في مسيرة بشر بن غالب ٦٨

سقيت رسول الله ﷺ من زمم، فشرب وهو قائم ابن عباس ٣٩

شهدت علياً في الرّحْبة بال، ثم توضأ أبو حية بن قيس ٣٣

عليكم بستي، وسنة الخلفاء المهدىين الراشدين العرباض ٩٤

بلغ ذلك علياً، فدعا باء فشرب أبو صالح ٣٨، ٢٨

قال لنا المشركون: إني أرى صاحبكم يعلمكم سليمان ٦

قد علّمكم نبيكم ﷺ كل شيء سليمان ٦

فـ أبو هريرة ٢٩

كان رسول الله ﷺ إذا شرب تنفس ثلاثة أنس ٥٠

كان رسول الله ﷺ يشرب قائمًا وقاعدًا عائشة ٥٨

كان النبي ﷺ يتعلّق قائمًا وقاعدًا عائشة ٥٩

كنا في عهد رسول الله ﷺ نأكل وننحن نمشي عبد الله بن عمر ٤٤

كنا نشرب ونحن قيام، ونأكل وننحن نسعي عبد الله بن عمر ٤١

كنا نشرب ونحن قيام، ونأكل وننحن نمشي عبد الله بن عمر ٤٢

كنا نكره ذاك جابر ٢٤

كنا نكره ذلك	
لا يأس به (يعني الشرب قائمًا)	٦٣ أبو هريرة (قوله)
لا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة أحجار	٦ سليمان
لا يشرب أحد منكم قائمًا	٢٦ أبو هريرة
لا تعجب؛ فإنك رأيت أباك الذي يصنع مثل ما رأيتني أصنع على	٣٧
لولا أني رأيت رسول الله ﷺ مسح على ظهر قدميه على	٣٥
لو يعلم الذي يشرب وهو قائم ما في بطنه لاستقاءه أبو هريرة	٧٣، ٣٨، ٢٧
ما تظرون؟ إن أشرب قائمًا فقدر رأيت رسول الله ﷺ على	٣٣
ناولت ابن عمر إداًوة، فشرب منها قائمًا على بن عبد الله	٧٩
نبيَّ أن يشرب الرجل وهو قائم أبو سعيد	٢١
هو الطهور ماؤه، الخل ميته	١٦
هو آهناً وأمْرًا وأَبْرًا	٥٠ أنس
يا بشر، إني إنما فعلت ذلك لتعلم أنا نشرب ونحن قيام الحسين (قوله)	٦٨

قائمة المراجع

١. الأحاديث والثانوي، لابن أبي عاصم؛ أبو بكر أحمد بن عمرو (ت ٢٨٧ هـ)، تحقيق: باسم بن فيصل الجوابرة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ. دار الراية - الرياض.
٢. آداب الأكل والشرب في الفقه الإسلامي، تأليف: حامد بن مدة الجدعاني، مطبعة سفير بالرياض، سنة ١٤٢٣ هـ.
٣. آداب الأكل والشرب والضيافة للشيخ أبي بكر الجزائري، من منشورات دار الصحابة للتراث بطنطا - مصر، سنة ١٤١٢ هـ.
٤. آداب الغداء في الإسلام، تأليف: سعد بن عبد الله الحميد، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ دار الصميحي للنشر والتوزيع بالرياض.
٥. الأحاديث المختارة. المقدسي؛ أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن عبد الواحد (ت ٦٤٣ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن دهيش، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ. دار خضر - بيروت
٦. الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان. ترتيب علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤ هـ. مؤسسة الرسالة - بيروت.
٧. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي

(ت٤٦٤هـ)، دراسة وتحقيق وتأريخ الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ مكتبة الرشد - الرياض.

٨. الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، وثيق أصوله وخرج نصوصه الدكتور عبد المعطي أمين قلعيجي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ دار قتيبة، بيروت - دمشق، ودار الوعي، حلب - القاهرة.

٩. الإصابة في تمييز الصحابة. ابن حجر؛ أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: طه الزيني، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٧هـ الناشر مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.

١٠. الإغراب - الجزء الرابع من حديث شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري، مما أغرب بعضهم على بعض - لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر موسى، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ دار المأثر - المدينة النبوية.

١١. الإكمال للقاضي عياض = إكمال المعلم

١٢. إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليَحْصُبِي (ت٤٥٤هـ)، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ بتحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء - مصر، ودار الرشد - الرياض.

١٣. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. المرداوي: أبو الحسن علاء الدين علي بن سليمان (ت٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي.

١٤. الأوسط للطبراني = المعجم الأوسط.
١٥. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تأليف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠ هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الثانية.
١٦. البحر الزخار المعروف بمسند البزار. تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ومكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية ١٤٠٩ هـ.
١٧. بدائع الصنائع. الكاساني: علاء الدين أبوبيكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧ هـ)، تحقيق: محمد خير طعمة حلبي، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ الناشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان.
١٨. تاريخ ابن معين. رواية عباس بن محمد الدوري، تحقيق: أحمد بن محمد نور سيف، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
١٩. التاريخ الكبير. البخاري: محمد بن إسماعيل بن المغيرة (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، مصورة دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٠. تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ)، مصورة دار الكتاب العربي - بيروت.
٢١. تاريخ دمشق. ابن عساكر: علي بن الحسن بن هبة الله (ت ٥٧١ هـ)،

الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥ م، تحقيق: عمر بن غرامة العمري.

٢٢. **تحفة الأحباب بآداب اللباس والطعام والشراب**، للشيخ عبد الله بن جار الله (ت ١٤١٥ هـ)، طبع مطابع الفرزدق بالرياض، نشر دار المنار بالخرج سنة (١٤١١ هـ).

٢٣. **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**. المزي: يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢ هـ)، تصحيح: عبد الصمد بن شرف الدين، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ. الدار القيمة - الهند.

٢٤. **تحفة الفقهاء**. السمرقندى: علاء الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي أحمد الحنفى (ت ٥٣٩ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٥. **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الميتمى، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٦. **تعجيل المنفعة**؛ لمحات أحاديث بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور إكرام الله إمداد الحق، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ. دار البشائر الإسلامية - بيروت.

٢٧. **تغليق التعليق على صحيح البخاري**. ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، دراسة وتحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى الفزقى، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ. المكتب الإسلامي.

٢٨. **تقريب التهذيب**. ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). تحقيق: محمد عوّامة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ الناشر: دار الرشيد -

٢٩. تهذيب التهذيب. ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، الطبعة الأولى، بمطبعة مجلس دائرة المعارف الناظامية بالهند، سنة ١٣٢٥ هـ.

٣٠. تهذيب السنن. ابن القيم: محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق: أحمد شاكر و محمد حامد الفقي، بحاشية "ختصر السنن" للمنذري، دار المعرفة - بيروت.

٣١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المزي: يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف - الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٣٢. الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ، مجلس دائرة المعارف - الهند.

٣٣. جامع الترمذى = الجامع الكبير.

٣٤. الجامع الكبير للترمذى، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الثانية سنة ١٤١٨ هـ (١٩٩٨ م)، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٣٥. الجرح والتعديل، للحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازى (ت ٣٢٧ هـ)، اعنى به الشيخ عبد الرحمن المعلمى، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ، مجلس دائرة المعارف - الهند.

٣٦. الجعديات = مستند علي بن الجعد

٣٧. حاشية ابن عابدين = حاشية رد المحتار

٣٨. حاشية الجمل، سليمان بن منصور العجيلي المشهور بالجمل، دار إحياء التراث العربي.

٣٩. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، تأليف: أحمد بن محمد ابن إسماعيل الطحطاوي الحنفي المصري (ت ١٢٣ هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببلاط - مصر - ١٣١٨ هـ الطبعة: الثالثة.

٤٠. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرياني، تأليف: علي الصعيدي العدوي المالكي، الناشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٢، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي.

٤١. حاشية رد المحتار على الدر المختار. علاء الدين محمد بن محمد أمين ابن عمر بن عابدين (ت ١٣٠ هـ)، وهي حاشية على رد المحتار لوالده (ت ١٢٥٢ هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٢١ هـ.

٤٢. خلاصة الكلام في آداب الشراب والطعام، للدكتور إسماعيل ابن عبد المطلب الخطيب، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ هـ؛ بمطابع الفرزدق التجارية بالرياض.

٤٣. سنن ابن ماجه. ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ)، اعنى به فريق بيت الأفكار الدولية.

٤٤. سنن أبي داود. أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، اعنى به فريق بيت الأفكار الدولية.

٤٥. السنن الأربع، والمورد الأربع؛ في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنون، لابن رشيد الفهري (ت ٧٢١ هـ)، تحقيق: صلاح المساقي، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٤٦. سنن الترمذى = الجامع الكبير.

٤٧. سنن الدارمي. الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ. دار المغني - الرياض.

٤٨. السنن الكبرى. البهقى: أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ)، الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ. مجلس دائرة المعارف - الهند.

٤٩. السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، حرقه وخرج أحاديثه حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ مؤسسة الرسالة - بيروت.

٥٠. سنن النسائي الصغرى (المجتبى). النسائي أيضاً، ترقيم وفهرسة عبد الفتاح أبي غدة، الطبعة الثالثة. مصورة دار البشائر - بيروت.

٥١. الستوحات المكية في آداب التجارة والكسب، وآداب الأكل والشرب، لمحمد حقي النازلي (ت ١٣٠ هـ)، مطبوع بالطبعه الوهبية بمصر سنة ١٢٩٧ هـ.

٥٢. سير أعلام النبلاء. الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وجامعة - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ. مؤسسة

الرسالة - بيروت.

٥٣. شرح السنة؛ للإمام الحافظ الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: الشيخين شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ المكتب الإسلامي - بيروت.

٥٤. شرح صحيح مسلم = منهاج المحدثين.

٥٥. شرح مشكل الآثار، للحافظ أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٥٦. شرح معانى الآثار. الطحاوي: أحمد بن محمد بن سلامة (ت ٣٢١هـ)، حققه وقدم له محمد زهري النجار وحمد جاد الحق، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ. عالم الكتب - بيروت.

٥٧. شرح متنهى الإرادات المسمى دقائق أولى النهي لشرح المتنهى، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس البهوي، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

٥٨. شرح منظومة آداب الأكل والشرب والضيافة، لأحمد بن عماد الدين الأفهسي (ت ٨٠٨هـ)، نشرت بدار اليامامة بحمص سنة ١٤١٤هـ بتحقيق: مصطفى الخدرى، وعبد الإله نبهان.

٥٩. شعب الإيمان. البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، أشرف على تحقيقه وتخریج أحادیثه: مختار أحمد الندوی، الطبعة الأولى

٦٠. الشمائل المحمدية. الترمذى: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ)، اعنى به محمد عوامة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

٦١. صحيح ابن حبان = الإحسان بترتيب صحيح بن حبان.

٦٢. صحيح ابن خزيمة. ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق (ت ٣١١ هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ. المكتب الإسلامي - بيروت.

٦٣. صحيح البخاري. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، اعنى به فريق بيت الأفكار الدولية.

٦٤. صحيح مسلم. أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ هـ)، اعنى به فريق بيت الأفكار الدولية.

٦٥. الصيام، لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (ت ٣٠ هـ)، تحقيق: عبد الوكيل الندوى، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ. الدار السلفية - بومباي.

٦٦. الضعفاء الكبير؛ لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ. دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٧. الطبقات الكبرى. محمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، دار صادر - بيروت.

٦٨. الطهور، لأبي عبيد القاسم بن سلام المروي (ت ٢٢٤ هـ)، حقيقه وخرج أحاديثه: الشيخ مشهور حسن سلمان، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ

مكتبة الصحابة - جدة.

٦٩. العلل. الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ. دار طيبة - الرياض.
٧٠. العلل للدارقطني أيضاً، مخطوط (الجزء الخامس)، نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية رقم (٣٩٤) حديث.
٧١. العلل. ابن أبي حاتم: عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق حب الدين الخطيب - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٥ هـ.
٧٢. العلل الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى (ت ٢٧٩هـ)، ترتيب: أبي طالب القاضى، تحقيق: السيد صبحى السامرائى وآخرين، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ عالم الكتاب - بيروت.
٧٣. فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية = مجموع الفتاوى.
٧٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى بالطبعه السلفية سنة ١٣٧٩ هـ تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز، وحب الدين الخطيب.
٧٥. الفروع. ابن مفلح: محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ)، تحقيق: أبي الزهراء حازم القاضى. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ.
٧٦. الفوائد الشهير بـ "الغيلاتيات"، للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله ابن إبراهيم الشافعى (ت ٣٥٤هـ)، حرقه: حلمي كامل أسعد

عبد الهادي، مراجعة مشهور حسن سليمان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ دار ابن الجوزي - الدمام.

٧٧. الكاشف. الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن - جدة - السعودية.

٧٨. الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ)، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٩ هـ، بتحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر - بيروت.

٧٩. كشاف القناع. البهوي: منصور بن يونس بن إدريس (ت ١٠٥١ هـ)، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر - بيروت.

٨٠. كشف الأستار عن زوائد البزار، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٨١. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكياك (ت ٨٦٣ هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت.

٨٢. لسان العرب. ابن منظور: محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ)، دار صادر - بيروت.

٨٣. لسان الميزان. ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، الطبعة الأولى بدائرة المعارف النظامية - الهند.

٨٤. الماء وما ورد في شربه من الآداب، لمحمود شكري الألوسي (ت ١٣٤٢ هـ)، طبع بمطبعة المعارف الجديدة بالرباط، من مطبوعات أكاديمية المملكة العربية سنة ١٤٠٥ هـ بتحقيق: محمد بهجة الأثري.

٨٥. مجمع الزوائد ومنبع القوائد، للحافظ نور الدين أبي الحسن علي ابن أبي بكر الهيشمي (ت ٨٠٧ هـ)، مصورة عن الطبعة الثانية ١٩٦٧ م، دار الكتاب - بيروت.

٨٦. جموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ)، جمع وترتيب: الشيخ عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة ١٤١٦ هـ.

٨٧. المحتلي، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر (١٣٨٧ هـ)، دار التراث - القاهرة.

٨٨. المختار للضياء المقدسي = الأحاديث المختارة.

٨٩. المستدرك على الصحيحين. الحاكم النيسابوري: أبو عبد الله محمد ابن عبد الله (ت ٤٠٥ هـ)، ومعه تلخيص المستدرك للذهبي، تصوير دار الفكر - بيروت ١٣٩٨ هـ.

٩٠. المستند، لأبي بكر عبد الله بن الزبير القرشي الحميدي (ت ٢١٩ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ دار المأمون للتراث - دمشق.

٩١. المستند. أبو داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤ هـ)، تحقيق: محمد بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ. دار هجر للطباعة والنشر - مصر - الجيزة.

٩٢. المستند، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفلاتيني (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ، دار المعرفة - بيروت.

٩٣. المستند. أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ. دار المأمون - بيروت.

٩٤. المستند. للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، تصوير دار صادر بيروت عن الطبعة الميمنية.

٩٥. مستند إسحاق بن راهويه. إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الخنطولي المروزي (ت ٢٣٨ هـ)، تحقيق وتحريج ودراسة: د. عبدالغفور عبد الحق البلوشي، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - مكتبة الإيمان - المدينة النبوية - السعودية.

٩٦. مستند إسحاق بن راهويه. إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الخنطولي المروزي (ت ٢٣٨ هـ)، تحقيق ودراسة: محمد مختار المفتني، الطبعة الأولى سنة

.١٤٢٣ هـ دار الكتاب العربي - بيروت.

٩٧. مستند البزار = البحر الزخار.

٩٨. مستند الشاميين. الطبراني: سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ. مؤسسة الرسالة - بيروت.

٩٩. المستند المستخرج على صحيح مسلم. أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠٠. مستند عبد بن حميد. عبد بن حميد الكشي (ت ٢٤٩ هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي و محمود الصعيدي، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ. عالم الكتب - بيروت.

١٠١. مستند علي بن الجعد ويعرف بالجعديات. البغوي: عبد الله بن محمد ابن عبد العزيز (ت ٣١٧ هـ)، تحقيق: عبد الهادي بن عبد القادر، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ. مكتبة الفلاح - الكويت.

١٠٢. المصنف. أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ)، تحقيق: محمد الجمعة و محمد اللحيدان، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥ هـ الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.

١٠٣. المصنف. عبد الرزاق بن همام الصناعي (ت ٢١١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ. المكتب الإسلامي - بيروت.

٤٠٤. المطالب العالية بزواائد المسانيد الشهانية، للحافظ شهاب الدين أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، تنسيق: الدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشري، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ دار العاصمة ودار الغيث - الرياض.

٤٠٥. المعجم الأوسط. الطبراني: سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن إبراهيم ١٤١٥ هـ. دار الحرمين - القاهرة.

٤٠٦. معجم الصحابة. ابن قانع: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع (ت ٣٥١ هـ)، ضبط نصه وعلق عليه صلاح بن سالم المصراتي، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ. مكتبة الغرباء الأنثوية - المدينة النبوية.

٤٠٧. المعجم الكبير. الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ.

٤٠٨. معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، وثق أصوله وخرج أحاديثه: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ دار الوفاء - القاهرة.

٤٠٩. معرفة الصحابة، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت ٤٣٠ هـ)، تحقيق: عادل يوسف العزاوي، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ دار الوطن - الرياض.

١١٠. المتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، دار الكتاب الإسلامي.

١١١. المتقى، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود (ت ٣٠٧ هـ)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، دار الكتاب العربي.

١١٢. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تأليف: محمد بن أحد الشريبي الخطيب (ت ٩٧٧ هـ)، الناشر: دار الفكر- بيروت.

١١٣. منهاج المحدثين وسبيل الطالبين في شرح صحيح الإمام مسلم. النwoي: أبو زكريا يحيى بن شرف (ت ٦٧٦ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت - ١٣٩٢ هـ الطبعة الثانية.

١١٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي بن محمد الجاجاوي، مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ. دار البارز - مكة.

١١٥. ناسخ الحديث ومنسوخه. الأثرم: أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ (ت بعد ٢٦٠ هـ)، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.

١١٦. الناسخ والمنسوخ للأثرم = ناسخ الحديث ومنسوخه.

١١٧. الناسخ والمنسوخ لابن شاهين = ناسخ الحديث ومنسوخه.

١١٨. ناسخ الحديث ومنسوخه. ابن شاهين: أبو حفص عمر بن أحمد ابن عثمان (ت ٣٨٥ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: سمير

الزهيري، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ مكتبة المنار - الأردن.

١١٩. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك ابن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٢٠. هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩ هـ بالطبعه السلفية، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز، ومحب الدين الخطيب.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
١١	أدلة النهي عن الشرب قائمًا
١١	١- حديث أنس 
١٩	٢- حديث أبي سعيد الخدري 
٢٥	٣- حديث الجارود بن المعلى 
٢٦	٤- حديث أبي هريرة 
٣٠	٥- حديث الحضرمي 
٣٠	٦- حديث جابر بن عبد الله 
٣١	أحاديث الإباحة
٣١	١- حديث علي 
٣٩	٢- حديث ابن عباس 
٤٠	٣- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص 
٤١	٤- حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب 
٤٦	٥- حديث البرصاء كبشة 
٤٨	٦- حديث أنس بن مالك 

٥٣	٧- حديث عبد الله بن أنيس
٥٥	٨- حديث عائشة
٦٠	٩- حديث سعد بن أبي وقاص
٦١	١٠- حديث أبي هريرة
٦٧	١١- حديث الحسين بن علي
٧١	الموقوف على الصحابة
٧١	١- عمر بن الخطاب
٧٣	٢- عثمان
٧٣	٣- علي بن أبي طالب
٧٦	٤ و ٥- عائشة و سعد بن أبي و قاص
٧٧	٦- عبد الله بن عمر بن الخطاب
٨١	٧- عبد الله بن الزبير
٨١	٨- أبو بكرة
٨٢	٩- أبو بكر
٨٣	أقوال العلماء في حكم الشرب قائمًا
٨٣	أولاً: مسلك الترجيح
٨٣	الفريق الأول
٨٣	القول الأول
٨٤	القول الثاني

٨٥	الفريق الثاني
٨٧	ثانياً: مسلك الجمع
٨٧	الأول
٨٩	الثاني
٩٠	الثالث
٩١	الرابع
٩٢	الخامس
٩٤	الترجيح
٩٦	الجواب على الأقوال الأخرى
٩٩	الفهارس
١٠١	فهرس الآيات
١٠٣	فهرس الأحاديث والآثار
١٠٩	فهرس المراجع
١٢٧	فهرس الموضوعات